



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

الموضوع:

رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي

دراسة ميدانية - مركز الضرائب عين تموشنت -

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبان :

- بومدين بشرى أسماء

- عمامرة إيمان

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسة	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	أ. عيدوني حليلة
مشرفة ومقررة	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	د. عبد الباقي حياة
ممتحنة	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	أ. مهداوي هند

السنة الجامعية: 2025-2026



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

الموضوع:

رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي

دراسة ميدانية - مركز الضرائب عين تموشنت -

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبتان :

- بومدين بشرى أسماء
- عمامرة إيمان

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسة	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	أ. عيدوني حليلة
مشرفة ومقررة	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	د. عبد الباقي حياة
ممتحنة	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	أ. مهداوي هند

السنة الجامعية: 2025-2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche
Scientifique

Université Ain Témouchent-Belhadj Bouchalib

Faculté des Sciences Economiques Commerciales et Gestion

Département



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

عين تموشنت في: 2026/06/28

إذن بالإيداع النهائي لمذكرة الماستر

نحن الأستاذ (ة): الرتبة: YCA

المشرف على الطلبة الآتية أسماؤهم:

الطالب (ة): رقم التسجيل: 202037064534

الطالب (ة): رقم التسجيل: 2022134073708

على مذكرة ماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة

الموسومة بعنوان:

.....
.....
.....

أشهد أن الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة وبإمكانهم
إيداع النسخة الإلكترونية على مستوى مكتبة الكلية.

امضاء رئيس اللجنة

أ. عيرون حليج

امضاء المشرف

.....

رئيس القسم

نائب العميد المكلف بالدراسات
والمسائل المرتبطة بالطلبة

د. بوغازي إسماعيل

جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب
عنة الردف 284، طريق ميني بالعين ولاية عين تموشنت (46000) - الجزائر -
هاتف: فاكس: 213 43 79 84 31 - هاتف مركزي: 213 43 79 84 49

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Ministère de L'enseignement Supérieur et de
La Recherche Scientifique
Université Ain Témouchent Belhadj Bouchaib
Faculté des Sciences Economiques
commerciales et Gestion.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم
التسيير

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية
ومكافحتها

أنا الممضي أسفله.

الطالب (ة): عمار علي مالح

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 415256575 الصادرة في تاريخ: 29.06.18

بولاية: عين تموشنت

والمسجل بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، الموسومة بعنوان:

رقعة الحسابات الجارية وأثرها على المحصيل (التسليم)
حراسة حالة من كثر الفشل فيها حيث هو لا بد

أصح بشرفي أن ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقية المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة
في انجاز مذكرة الماستر المذكورة أعلاه.

عين تموشنت في: 29.06/30

امضاء المعني



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Ministère de L'enseignement Supérieur et de
La Recherche Scientifique
Université Ain Témouchent Belhadj Bouchaib
Faculté des Sciences Economiques
commerciales et Gestion.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم
التسيير

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية

ومكافحتها

أنا الممضي أسفله،

المطالب (ة): بو مدني بشري أسماء
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 415130153 الصادرة في تاريخ: 2025.05.23

بولاية: عين تموشنت

والمسجل بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجمالية

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، الموسومة بعنوان:

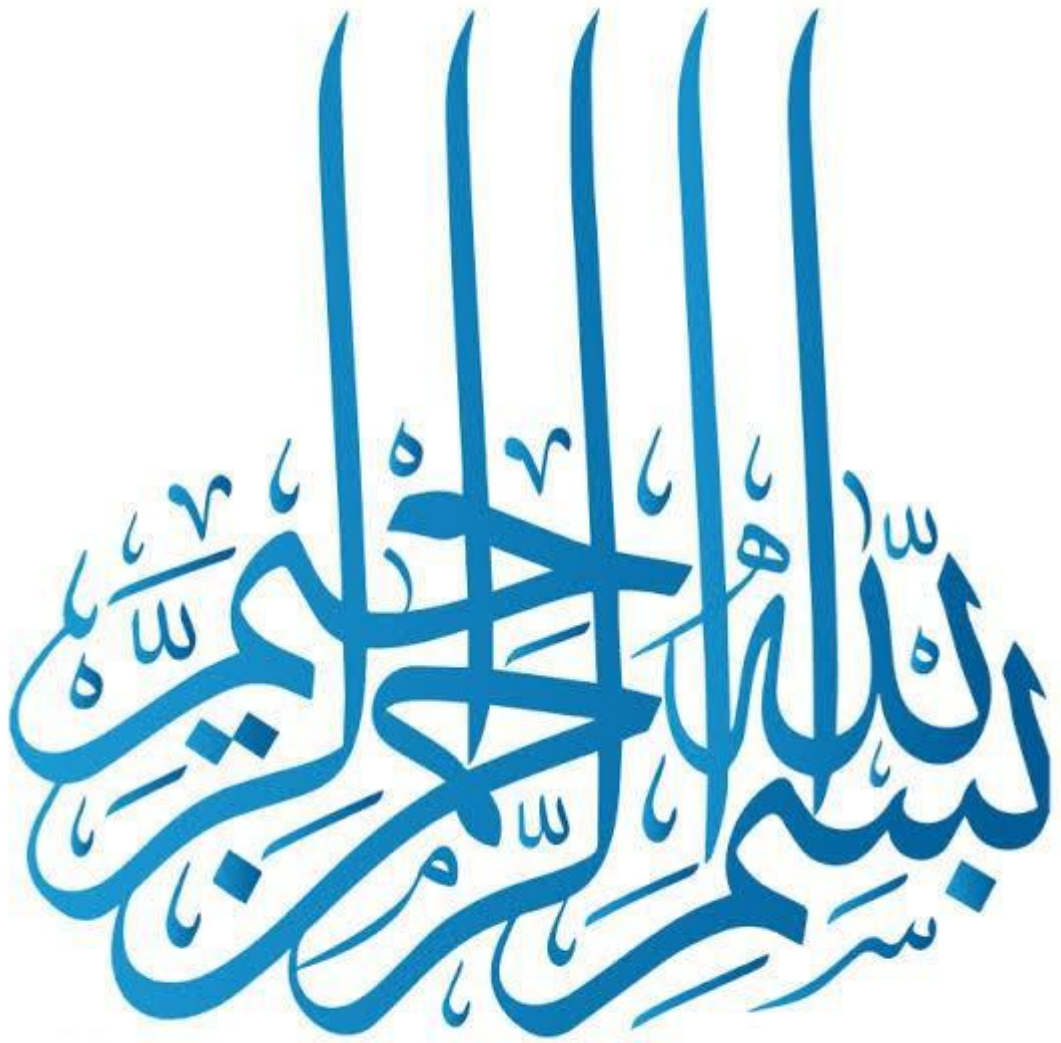
رقمنة لإدارة الجباية وأثرها على التحصيل الضريبي
دراسة حالة من كل الضرائ عين تموشنت

أصيح بشرفي أن ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمهنية ومعايير الأخلاقية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة
في انجاز مذكرة الماستر المذكورة أعلاه.

عين تموشنت في: 2026/06/30

امضاء المعني

بو مدني بشري أسماء
415130153
2025.05.23
عين تموشنت
30 JUIN 2026



شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم في مستهل هذا العمل بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة

"عبد الباقي حياة"

التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، ولم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة ونصائحها السديدة ومتابعتها المستمرة طوال مراحل إنجاز هذا البحث، فكان لدعمها وإرشادها الأثر البالغ في إتمام هذا العمل. نسأل الله تعالى أن يجزيها عنا خير الجزاء وأن يوفقها في مسيرتها العلمية والعملية.

كما نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أوليائنا الكرام على ما قدموه لنا من دعم وتشجيع وتوفير للظروف

المناسبة التي ساعدتنا على مواصلة مسارنا الدراسي وإتمام هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الذين أشرفوا على تكويننا العلمي طوال سنوات الدراسة،

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، من زملاء وأصدقاء وإداريين، فجازاهم الله

عنا خير الجزاء ورفع في الدنيا قدرهم وفي الآخرة درجاتهم وأسكنهم الفردوس الأعلى.

إِهْدَاء

الحمد لله الذي أبدع بني آدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح
وغايته النجاح.

قال تعالى:

(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

على ضوء هذه الآية الكريمة أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى والدي من كانوا لي السند في السراء والضراء
ومن اجتهدوا وحرسوا على تربيتي، إلى من يعجز اللسان على الثناء عليهم ومن كانوا خير مرشد لي نحو
العلم والمعرفة.

إلى أخي وأخواتي

وإلى كل من كان لديهم فضل علينا من أساتذة ومعلمين وأصدقاء وزملاء وأحباء...
وفي الأخير أحتسب هذا العمل لله ولا أزكي على الله عملا راجية منه أن يجعله من صالح الأعمال.

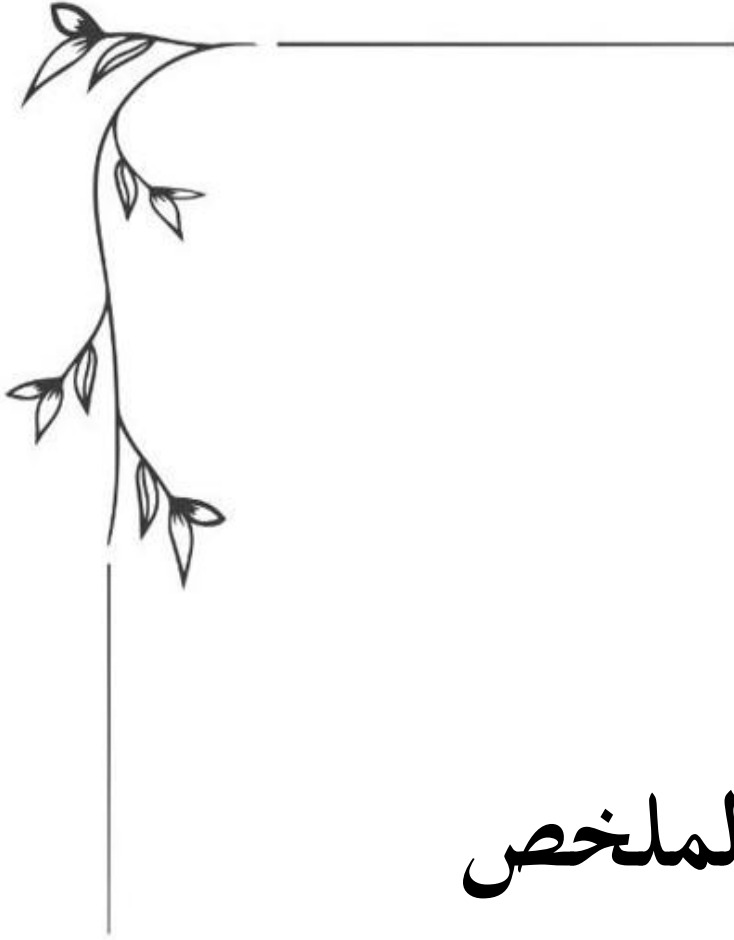
بشرى

إِهْدَاء

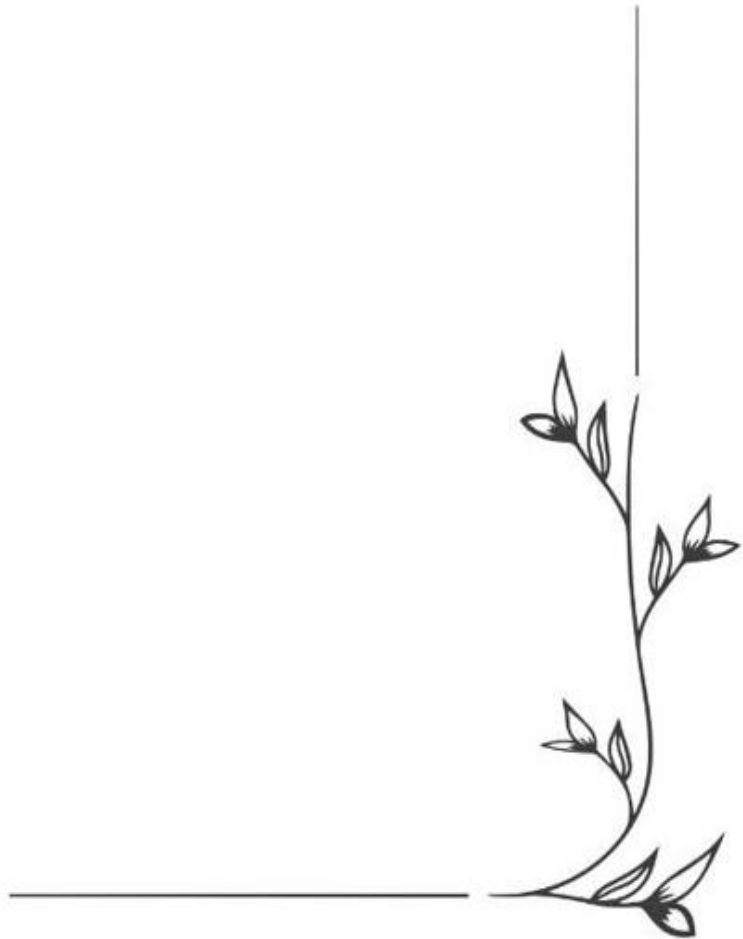
وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين
إلى من غرست في قلبي حب العلم والإصرار، وكانت دعواتها نورا يضيئ دربي، وسندا أستمد منه القوة والعزيمة، إلى أُمِّي الغالية، حفظك الله وأدامك نعمة في حياتي.
إلى من علمني المسؤولية والاجتهاد، وغرس في نفسي قيمة العمل الجاد والسعي نحو النجاح، إلى أبي العزيز، بارك الله في عمره وأدام عليه الصحة والعافية.
إلى أخواتي الغاليات، اللواتي أحطنني بالدعم والمساندة، وكان لتشجيعهن ودعواتهن الصادقة أثر كبير في مواصلة مسيرتي العلمية وتحقيق هذا الإنجاز، أهديك خالص محبتي وامتناني.
إلى أساتذتي الأفاضل الذين أناروا طريقي بالعلم والمعرفة، إلى كل من منحني كلمة تشجيع، أو دعاء صادقا أو مد لي يد العون في وقت احتجت فيه إلى الدعم.
إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، راجية من الله أن يجعله عملا نافعا ومباركا.

إيمان



الملخص



الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي، من خلال دراسة ميدانية بمركز الضرائب عين تموشنت. وقد جاءت هذه الدراسة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي عرفها العالم، والتي دفعت بالإدارة الجبائية إلى تبني الأنظمة الرقمية الحديثة بهدف تحسين جودة الخدمات الجبائية، تبسيط الإجراءات، تعزيز الشفافية، والرفع من فعالية التحصيل الضريبي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى المفاهيم المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، بينما تم في الجانب التطبيقي توزيع استبيان على موظفي مركز الضرائب عين تموشنت، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج إحصائي IBM SPSS Statistics، قصد قياس مدى تأثير الرقمنة على التحصيل الضريبي واختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، كما أثبتت النتائج وجود أثر إيجابي للرقمنة على تحسين عملية التحصيل الضريبي، من خلال تسهيل الإجراءات، تسريع معالجة الملفات، تحسين جودة الخدمات، تعزيز الرقابة الجبائية، والحد من التهرب الضريبي. كما أظهرت النتائج أن نجاح الرقمنة يرتبط بمدى توفر البنية التحتية الرقمية، تكوين الموارد البشرية، والتعميم الشامل للأنظمة الرقمية داخل مختلف المصالح الجبائية.

الكلمات المفتاحية: رقمنة الإدارة الجبائية، التحصيل الضريبي، مركز الضرائب عين تموشنت.

Abstract:

This study aimed to highlight the impact of tax administration digitalization on tax collection through a field study conducted at the Tax Center of Ain Temouchent. This study emerged in light of the rapid digital transformations witnessed worldwide, which prompted tax administrations to adopt modern digital systems in order to improve the quality of tax services, simplify procedures, enhance transparency, and increase the efficiency of tax collection.

The study adopted both the descriptive and analytical approaches. The theoretical part addressed the concepts related to tax administration digitalization and tax collection, while the practical part relied on distributing a questionnaire to the employees of the Tax Center of Ain Temouchent. Data were analyzed using IBM SPSS Statistics software in order to measure the impact of digitalization on tax collection and to test the study hypotheses.

The study findings revealed the existence of a statistically significant relationship between tax administration digitalization and tax collection. The results also confirmed a positive impact of digitalization on improving the tax collection process through simplifying procedures, accelerating file processing, improving service quality, strengthening tax control, and reducing tax evasion. In addition, the findings showed that the success of digitalization depends on the availability of digital infrastructure, the training of human resources, and the comprehensive implementation of digital systems across various tax departments.

Keywords: Tax Administration Digitalization, Tax Collection, Ain Temouchent Tax Center.



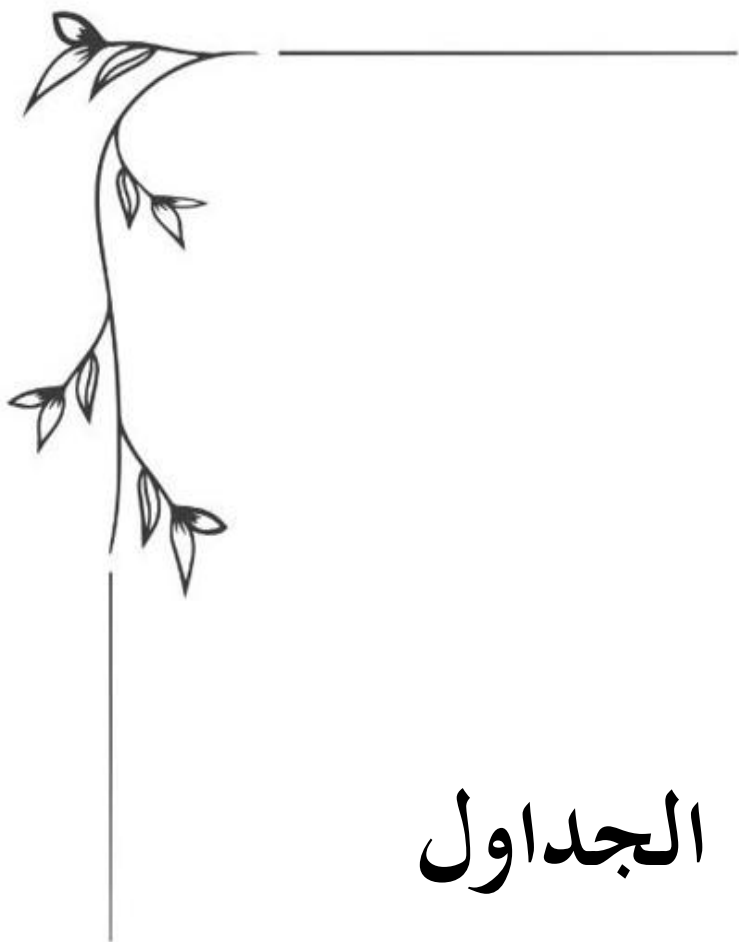
قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

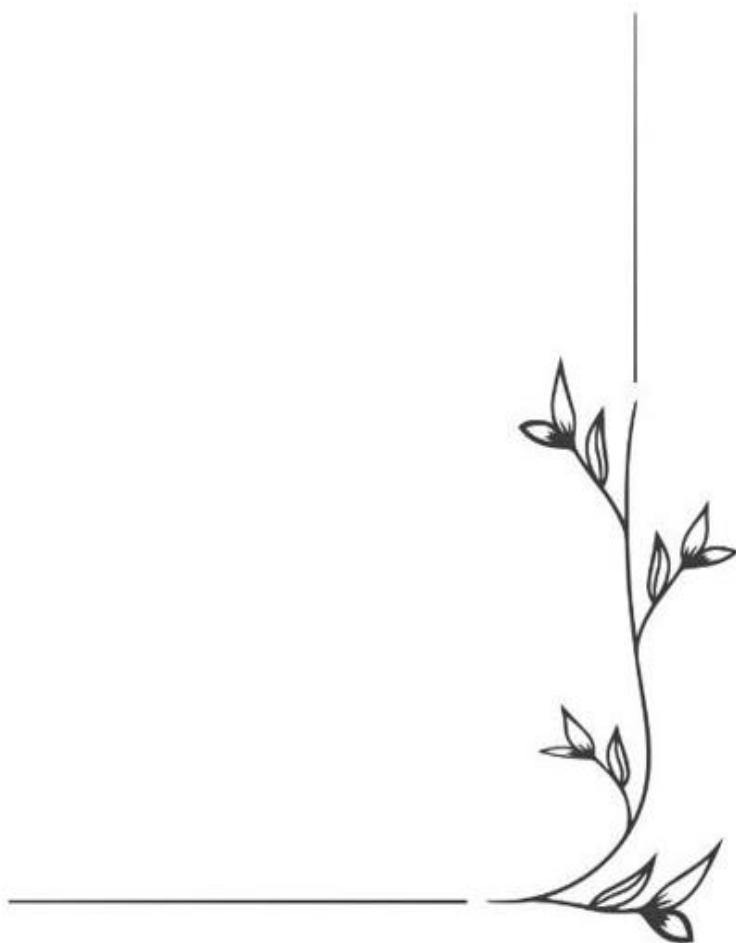
الصفحة	العنوان
	البسمة
II	شكر وتقدير
III	إهداء
VI	الملخص
VIII	قائمة المحتويات
XI	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
[ب - ج]	المقدمة
[25-2]	الفصل الأول: المفاهيم النظرية لرقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية
3	المطلب الأول: ماهية رقمنة الإدارة الجبائية
6	المطلب الثاني: دوافع وتحديات رقمنة الإدارة الجبائية
8	المطلب الثالث: أثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية
9	المبحث الثاني: التحصيل الضريبي وعلاقته برقمنة الإدارة الجبائية
9	المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي
11	المطلب الثاني: ضمانات وإجراءات التحصيل الضريبي
14	المطلب الثالث: رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي
17	المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة
17	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
20	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
22	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
25	خلاصة الفصل الأول
[65 - 27]	الفصل الثاني: دراسة ميدانية فيمركز الضرائب عين تموشنت
26	تمهيد
28	المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب عين تموشنت

قائمة المحتويات

28	المطلب الأول: ماهية مركز الضرائب عين تموشنت
31	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب عين تموشنت
36	المطلب الثالث: المهام المخولة لمركز الضرائب عين تموشنت
37	المبحث الثاني: تحليل البيانات الإحصائية للاستبيان
37	المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
38	المطلب الثاني: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبائية
42	المطلب الثالث: أداة الدراسة
46	المبحث الثالث: دراسة أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي
46	المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية الخاصة بالمستجوبين
52	المطلب الثاني: تشخيص واقع متغيرات الدراسة
56	المطلب الثالث: مناقشة النتائج واختبار فرضيات الدراسة
62	خلاصة الفصل الثاني
64	الخاتمة
67	قائمة المراجع
71	الملاحق
82	الفهرس



قائمة الجداول



قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01/02)	تركيبية الاستبيان حسب متغيرات الدراسة وعدد عباراتها	39
(02/02)	أوزان خيارات الإجابة وفق مقياس ليكرت الثلاثي	40
(03/02)	المتوسطات الحسابية المرجحة للعبارات والاتجاه الموافق لها	40
(04/02)	المتوسطات المرجحة للأبعاد والمتغيرات ومستويات الموافقة	41
(05/02)	وضعية استبيانات الدراسة ونسبة المسترجع منها	44
(06/02)	معامل الثبات ألفا كرونباخ وصدق الاستبيان	45
(07/02)	توزيع العينة حسب الجنس	46
(08/02)	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	47
(09/02)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	48
(10/02)	توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية	50
(11/02)	توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الوظيفية	51
(12/02)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي لعينة الدراسة حول المتغير المستقل "رقمنة الإدارة الجبائية"	53
(13/02)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي حول المتغير التابع "التحصيل الضريبي"	55
(14/02)	نتائج اختبارات معامل الالتواء والتفلطح	57
(15/02)	علاقة الارتباط بين رقمئة الإدارة الجبائية ومستوى التحصيل الضريبي بمركز الضرائب عين تموشنت	58
(16/02)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر رقمئة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت	60
(17/02)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر رقمئة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت	60



قائمة الأشكال



قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
31	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب عين تموشنت	(01/02)
46	توزيع العينة حسب الجنس	(02/02)
47	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	(03/02)
49	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	(04/02)
50	توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية	(05/02)
52	توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الوظيفية	(06/02)



المقدمة



تمهيد

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جوهرية مست مختلف الميادين، نتيجة التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمر الذي جعل من الرقمنة خيارا استراتيجيا وضرورة حتمية للدول الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة ومواكبة متطلبات العصر. وقد أصبحت الرقمنة وسيلة فعالة لتحسين أداء الإدارات العمومية وتحديث أنماط تسييرها، خاصة في ظل الأزمات العالمية المتلاحقة التي أكدت الحاجة إلى اعتماد أدوات حديثة تضمن استمرارية وفعالية الخدمات العمومية.

وفي هذا السياق، تبنت الجزائر سياسة التحول الرقمي في مختلف القطاعات، ومن أبرزها قطاع الضرائب، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في تمويل ميزانية العامة وتحقيق التوازنات المالية للدولة. وقد أولت المديرية العامة للضرائب اهتماما بالغا برقمنة الإدارة الجبائية، من خلال تحديث أساليب العمل وتبني أنظمة إلكترونية متطورة تهدف إلى تبسيط الإجراءات، وتحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة، وتعزيز الشفافية ومكافحة التهرب الضريبي.

وقد تجسد هذا التوجه من خلال إطلاق البوابة الإلكترونية "جبائتك"، التي مكنت المكلفين من القيام بعمليات التصريح والدفع عن بعد بكل سهولة وأمان، مما يعكس تبني مفهوم الإدارة الإلكترونية ويساهم في تحسين النجاعة الجبائية. كما أسهمت الرقمنة في تطوير آليات الرقابة والتحصيل، وتوفير قواعد بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات ورفع مستوى الإيرادات الجبائية، وصولا إلى إصلاح شامل للنظام الجبائي.

أولا: إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب عين تموشنت؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

انطلاقا من الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم وضع مجموعة من الفرضيات كالتالي:

الفرضية الرئيسية :

تؤثر رقمنة الإدارة الجبائية بشكل إيجابي في تحسين وتعزيز الحصيلة الضريبية على مستوى مركز الضرائب عين تموشنت.

الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في مركز

الضرائب عين تموشنت عند مستوى المعنوية $\alpha \geq 0.05$).

- الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في مركز الضرائب

عين تموشنت عند مستوى المعنوية $\alpha \geq 0.05$).

ثالثا: أهمية الدراسة

يحتل هذا الموضوع بأهمية بالغة، إذ تمثل رقمنة الإدارة الجبائية خطوة أساسية تساعد على جعل التعامل مع الضرائب أكثر وضوحا وشفافية بين الإدارة وجميع المتعاملين معها، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات. كما تساهم في بناء الثقة بينهم، وتسهل عملية تحصيل الضرائب بشكل أفضل، إضافة إلى تحقيق نوع من العدالة الجبائية بين جميع المكلفين بالضريبة.

رابعا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول للعديد من الأهداف ومنها ما يلي:

- توضيح الجانب النظري لرقمنة الإدارة الجبائية.
- الإلمام بالتحصيل الضريبي ومختلف إجراءاته.
- تقييم مدى تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي من خلال استطلاع رأي الموظفين في مركز الضرائب عين تموشنت.
- التأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت.

خامسا: المنهج المتبع

نظرا لطبيعة الموضوع وبقصد الإلمام بكل جوانبه، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي حيث تم التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي.

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال توزيع استبيان على موظفي مركز الضرائب في الجانب التطبيقي لتقييم أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

توجد العديد من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، ومن أهمها:

- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتوافق مع التخصص المدروس.
- توسيع القدرات المعرفية أكثر في مجال رقمنة الإدارة الجبائية.
- تزايد الاهتمام بالرقمنة واعتبارها أحد أهم الطرق لتطوير الإدارات، وسيطرتها على كل القطاعات بما في ذلك قطاع الضرائب.
- إبراز مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مركز الضرائب عين تموشنت.
- الرغبة في محاولة الربط بين الواقع العلمي والجانب النظري فيما يتعلق برقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي.

سابعا: حدود الدراسة

تحدد نتائج هذه الدراسة وفقا لمدى صدق أداة الدراسة (الاستبيان) في قياس آراء موظفي مركز الضرائب عين تموشنت، وهناك عدد من المحددات التي تحيط بهذه الدراسة وهي:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على متغير مستقل (رقمنة الإدارة الجبائية)، ومتغير تابع (التحصيل الضريبي).
- **الحد الزمني:** امتدت الدراسة التطبيقية من تاريخ توزيع الاستبيان لغاية تاريخ استرجاعه وهي الفترة الممتدة من 2026/03/29 إلى غاية 2026/04/04.
- **الحد المكاني:** أجريت الدراسة بمركز الضرائب عين تموشنت.

- الحد البشري: تمثلت في موظفي مركز الضرائب عين تموشنت الذين تم توزيع الاستبيان عليهم.
- الحد القانوني: الاعتماد على القوانين والتشريعات المنظمة للإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر.

ثامنا: صعوبات الدراسة

لا يكاد يخلو أي عمل علمي من الصعوبات، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا:

- نقص الوعي لدى بعض من الموظفين بأهمية الرقمنة.
- رفض تقديم معلومات وبيانات رقمية نظرا لسريتها خاصة فيما يتعلق بقيمة الحصيلة الضريبية لمركز الضرائب عين تموشنت.

تاسعا: هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المتفرعة عنها واختبار مدى صحة الفرضيات، وقصد الإلمام بموضوع البحث قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي، أما المقدمة فقد قمنا من خلالها بطرح الإشكالية وإظهار التصور العام للدراسة.

حيث جاء تقسيم دراستنا على النحو التالي:

- الفصل الأول: الموسوم ب: "المفاهيم النظرية لرقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي"، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يحتوي كل مبحث على مطلبين، حيث تطرقنا في المبحث الأول للإطار النظري لمتغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي، وتطرقنا للدراسات السابقة في المبحث الثالث.
- الفصل الثاني: والموسوم ب: "دراسة ميدانية في مركز الضرائب عين تموشنت"، قمنا بدراسة ميدانية حول رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم مركز الضرائب محل الدراسة، تناولنا في المبحث الثاني الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية، والمبحث الثالث تم فيه استخلاص نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

وصولا إلى الخاتمة وما تضمنته من نتائج الدراسة، متبوعة بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت.



الفصل الأول:

المفاهيم النظرية لرقمنة الإدارة

الجبائية والتحصيل الضريبي



تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم بفعل التطور التكنولوجي، أصبحت الرقمنة من أبرز الركائز الأساسية لتحديث الإدارة العمومية وتحسين أدائها. وقد شمل هذا التوجه مختلف القطاعات، ومن بينها الإدارة الجبائية التي تسعى إلى تبني الأنظمة الرقمية بهدف تعزيز كفاءة تسييرها وتطوير آليات عملها.

وتعد رقمنة الإدارة الجبائية خطوة استراتيجية نحو تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين، من خلال تبسيط الإجراءات، وتسريع معالجة الملفات، وتقليل التكاليف الإدارية، إضافة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمصادقية. كما تساهم هذه الرقمنة في دعم فعالية التحصيل الضريبي، عبر تحسين عمليات المراقبة، وتوسيع الوعاء الضريبي، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي. ورغم الأهمية المتزايدة لهذا التحول، إلا أنه يواجه جملة من التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، وتأهيل الموارد البشرية، وضمان أمن وسرية المعلومات.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة رقمنة الإدارة الجبائية وتحليل أثرها على التحصيل الضريبي، من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية، كما تم الإعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة. تم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية

المبحث الثاني: التحصيل الضريبي وعلاقته برقمنة الإدارة الجبائية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية

أدت التطورات التكنولوجية المتسارعة إلى توجه مختلف الإدارات نحو اعتماد الرقمنة لتحسين الأداء وتبسيط الإجراءات ورفع جودة الخدمات. وتعد الإدارة الجبائية من أهم القطاعات المعنية بهذا التحول، نظرا لدورها الأساسي في توفير الموارد المالية للدولة. وتساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحديث أساليب التسيير، تسهيل الخدمات المقدمة للمكلفين، تعزيز الشفافية، وتقليل الأخطاء والتهرب الضريبي. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية.

المطلب الأول: ماهية رقمنة الإدارة الجبائية

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت رقمنة الإدارة الجبائية ضرورة ملحة لتحديث أساليب العمل وتحسين جودة الخدمات، من خلال توفير خدمات رقمية سهلة الولوج وفعالة.

1. تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

تعددت تعاريف رقمنة الإدارة الجبائية باختلاف الباحثين، نستعرض أهمها فيما يلي:

يقصد برقمنة الإدارة الجبائية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أداء مختلف المهام والوظائف الجبائية، بما يساهم في تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير الوقت والجهد، مع السعي إلى رفع مستوى التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي. (ط.د. قنص و د. زين، 2021، صفحة 218)

تعرف رقمنة الإدارة الضريبية بأنها أسلوب حديث يعتمد على التقنيات الرقمية لتقديم خدمات جبائية ذات كفاءة وجودة للمكلفين، إلى جانب تحسين تنفيذ عمليات التحصيل الضريبي، وذلك من خلال توفير خدمات إلكترونية متنوعة مثل التقييم الجبائي والتصريح الضريبي وطلب الوثائق عبر المنصات الرقمية. (سليماني و قارة، 2023، صفحة 364)

تشير الرقمنة الجبائية إلى عملية تحويل المعاملات والخدمات الضريبية من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما يعزز كفاءة الإدارة الجبائية ويسمح بتقديم خدمات رقمية كالإعلان الإلكتروني والدفع الإلكتروني للضرائب. (موري، 2022، صفحة 44)

تعد رقمنة الإدارة الضريبية أحد المحاور الأساسية في برنامج العصرية، إذ تسهم في تحسين التحصيل الضريبي من خلال إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل الجبائي، الأمر الذي يساعد على تطوير جودة الخدمات، تسريع الوصول إلى المعلومات، تسهيل التواصل بين الإدارة والمكلفين، تقليص تكاليف التسيير، وتمكين المكلف من أداء التزاماتها لضريبية بسرعة وبأقل تكلفة. (خير، 2022، صفحة 624)

تعرف رقمنة الإدارة الجبائية بأنها اعتماد الإدارة الضريبية على التقنيات الرقمية والأنظمة المعلوماتية الحديثة في تسيير مختلف العمليات الجبائية، مما يسهم في تحديث أساليب العمل وتحسين فعالية الأداء الإداري والتحصيل الضريبي. (Slimani, 2025, p. 657)

يتضح مما سبق أن رقمنة الإدارة الجبائية تعد من أهم آليات التحديث الإداري، لما لها من دور محوري في تطوير أساليب التسيير الجبائي والإرتقاء بأداء المرفق العام. فهي تمكن من عقلنة الإجراءات، وتحسين تدفق المعلومات، وتسهيل امتثال المكلفين بالضريبة لالتزاماتهم، إضافة إلى تعزيز فعالية الرقابة الجبائية. وبذلك، تساهم الرقمنة في رفع مردودية النظام الجبائي وترسيخ مبادئ الشفافية والنجاعة، بما يدعم جهود الدولة في تحسين التحصيل الجبائي ومواكبة التحولات الإقتصادية والتكنولوجية المعاصرة.

2. أهداف رقمنة الإدارة الجبائية

تسعى رقمنة الإدارة الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن عرضها كما يلي:

- تحسين تنظيم أداء المهام داخل المصالح الجبائية من خلال تخفيف عبء العمل على الأعوان، وذلك عبر رقمنة مختلف العمليات المرتبطة بفرض الضرائب، التحصيل الجبائي، الرقابة الجبائية، وكذا تطبيق الغرامات والعقوبات؛
- الاستغناء عن الطابع المادي المرتبط بالزمان والمكان في تنفيذ العمليات الجبائية، من خلال أتمتة الخدمات ابتداء من الاستقبال والتوجيه، مروراً بتحديد الوعاء الجبائي والتحصيل، وصولاً إلى تسيير ملفات المكلفين بالضريبة إلكترونياً؛
- توفير معلومات دقيقة وموثوقة تسمح لمختلف الأطراف المعنية بإجراء الدراسات التحليلية والاستشرافية، إضافة إلى دعم اتخاذ القرارات المناسبة؛
- تمكين أعوان الرقابة الجبائية من الاطلاع الإلكتروني على محاسبة المكلفين بالضريبة وعلى البطاقة الوطنية للغشاشين أثناء أداء مهامهم، من خلال مركزية قواعد البيانات؛
- المساهمة في الحد من التهرب والغش الضريبي، مع الحفاظ على الموارد الجبائية ومحاربة الاقتصاد الموازي؛

- تخفيض التكاليف التي تتحملها الإدارة الضريبية في إعداد المطبوعات الجبائية، مع تقليص المدة الزمنية اللازمة لمعالجة الشكاوى المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة؛
- متابعة المكلفين بالضريبة أثناء ولوجهم إلى حساباتهم الرقمية من خلال شهادات الولوج المؤمنة والخاضعة للمراقبة؛
- إنشاء وتطوير بوابات التصريح والدفع الرقمية. (حداش و شرفي، 2022، صفحة 177)

3. أهمية رقمنة الإدارة الجبائية

تخضع رقمنة الإدارة الجبائية بأهمية بالغة، سواء بالنسبة للإدارة الجبائية نفسها أو بالنسبة للمكلفين بالضريبة، لما تتيحه من مزايا متعددة يمكن إبرازها كما يلي:

1. الأهمية لدى المكلفين بالضريبة

- تساهم في رفع مستوى رضا المكلفين بالضريبة من خلال توفير وسائل وتقنيات حديثة لتقديم مختلف الخدمات الجبائية؛
- تعزز قنوات التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين، من خلال تذكيرهم بمواعيد تسديد الضرائب، وتمكينهم من التواصل مع الإدارة في أي وقت ومن أي مكان؛
- تتيح للمكلفين إمكانية متابعة وضعيتهم الجبائية إلكترونياً، سواء فيما يتعلق بالضرائب المسددة أو المستحقة الدفع؛
- تساعد على تخفيض تكاليف تسديد الحقوق الجبائية، مع إلغاء التقيد بالحدود الزمانية والمكانية أثناء عملية الدفع؛

2. الأهمية لدى الأعوان الجبائيين

- تساهم في إعادة تنظيم وهندسة إجراءات تنفيذ مختلف العمليات الجبائية التي يقوم بها موظفو الإدارة الضريبية؛
- توفر أنظمة إلكترونية سريعة وفعالة تتماشى مع احتياجات المكلفين بالضريبة؛
- تساعد في وضع استراتيجيات فعالة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛
- تساهم في تحسين مستوى الامتثال الضريبي لدى المكلفين، وزيادة فعالية الإدارة الضريبية من خلال متابعة مختلف المعاملات والإجراءات المرتبطة بممارسة النشاط؛
- تقلل من التكاليف المرتبطة بأداء الوظائف داخل الإدارة الجبائية، باعتبار أن الإدارة الرقمية تختصر العديد من الإجراءات التقليدية؛
- تحد من الأنشطة التي كانت تتم يدوياً، من خلال أتمتة مختلف الأعمال والمهام اليومية؛
- تتيح تقديم الخدمات الجبائية الإلكترونية بشكل مستمر على مدار 24 ساعة؛

- تدعم التكامل بين الإدارة الجبائية وباقي المصالح الحكومية، من خلال إنشاء روابط إلكترونية تسهل تبادل المعلومات والتنسيق بينها. (Hammouri & Abu Shanab, 2017), (pp. 171-173)

المطلب الثاني: دوافع وتحديات رقمنة الإدارة الجبائية

تعد رقمنة الإدارة الجبائية من أهم الإصلاحات الحديثة التي تهدف إلى تحسين أداء الإدارة وتطوير خدماتها، وذلك استجابة لمجموعة من الدوافع الاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية. غير أن تجسيد هذا التحول الرقمي يواجه عدة تحديات تتطلب توفير الإمكانيات والآليات المناسبة لضمان نجاحه. وعليه، سنتناول في هذا المطلب دوافع رقمنة الإدارة الجبائية وأبرز التحديات التي تواجه تطبيقها.

1. دوافع رقمنة الإدارة الجبائية

تتمثل أبرز دوافع التوجه نحو رقمنة الإدارة الجبائية فيما يلي:

- **ضعف التحصيل الضريبي:** يرتبط مستوى التحصيل الضريبي بحجم الوعاء الضريبي ومدى كفاءة الإدارة الجبائية، وقد يتراجع بسبب ضعف الرقابة الجبائية وعدم فعالية مكافحة الغش والتهرب الضريبي، إضافة إلى سوء استغلال الموارد البشرية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التحصيل ويستدعي اعتماد الرقمنة لتحسين الأداء.
- **تزايد الإقتصاد الموازي:** يساهم تعقد النظام الضريبي وضعف الوعي الجبائي لدى المواطنين في تنامي الإقتصاد الموازي، لذلك تتجه الدولة إلى تبسيط الإجراءات الجبائية ونشر الثقافة الضريبية، مع الاعتماد على الرقمنة كوسيلة للحد من هذه الظاهرة.
- **التعقيد في الإدارة الجبائية:** قد تتسم الإدارة الجبائية بالتعقيد في تطبيق النظام الضريبي، كما قد تعاني من ضعف التواصل مع المكلفين بالضريبة، الأمر الذي يجعل تحسينه وتحديثها من خلال الرقمنة جزءاً أساسياً من إصلاح النظام الضريبي.
- **ارتفاع عدد المكلفين بالضريبة:** إن التزايد المستمر في عدد المكلفين بالضريبة يجعل من الصعب على الإدارة التقليدية معالجة الكم الكبير من الملفات، مما يفرض استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتعامل مع هذه البيانات بكفاءة وتحسين فعالية الإدارة الجبائية.
- **ارتفاع تكلفة الإمتثال الضريبي:** يتحمل المكلفون بالضريبة تكاليف مادية وزمنية للوفاء بالتزاماتهم الجبائية، مثل التنقل إلى مصالح الضرائب أو الاستعانة بمستشارين لتجنب الأخطاء والغرامات، ومع تعقد الإجراءات ترتفع هذه

التكاليف، مما قد يدفع إلى التهرب الضريبي. لذلك تسعى الإدارة الجبائية إلى تبسيط الإجراءات عبر الرقمنة لتقليل هذه الأعباء.

- **تباين المكلفين بالضريبة:** يتباين المكلفون بالضريبة من حيث الحجم وطبيعة النشاط، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل التعامل مع ملفاتها، في حين تتطلب المؤسسات الكبيرة ذات الأنشطة الواسعة رقابة أكبر وأعوانا ذوي خبرة عالية، مما يجعل التحول الرقمي ضرورة لتسهيل الرقابة وتحقيق الدقة وريح الوقت.

- **توتر العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة:** تنشأ أحيانا علاقة متوترة بين الطرفين بسبب اعتبار الإدارة أن المكلف قد يلجأ إلى المخالفات أو التهرب الضريبي، في حين يرى المكلف أن الإجراءات الجبائية تعيق نشاطه بسبب البيروقراطية وتعقد المعاملات. لذلك تبرز الرقمنة كوسيلة لتحسين التواصل، وتعزيز الثقة، وترسيخ الشفافية والسرعة في تقديم الخدمات عبر فضاء رقمي فعال. (بوعكاز، مايو، و كسكس، 2024، الصفحات 55-56)

وعلى ضوء ما سبق، وجدت الإدارة الجبائية نفسها مضطرة لاعتماد مشروع رقمنة يتلاءم مع طبيعة مصالحها وهيكلها التنظيمية. كما أن الانخراط التدريجي في مسار الرقمنة يقتضي توفير الظروف الملائمة والإمكانات اللازمة، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية.

2. تحديات تطبيق الرقمنة بالإدارة الجبائية

تواجه عملية تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية عدة تحديات خلال مختلف مراحل تنفيذها، ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

- تعد التجارة الإلكترونية من الأنشطة التي يصعب على الإدارة الضريبية تتبع معاملاتها التجارية، نظرا للسرعة الكبيرة التي تتم بها العمليات، حيث قد يصل عدد المعاملات المنجزة في وقت قصير إلى مئات العمليات، إضافة إلى صعوبة تحديد هوية المتعاملين بسبب الطابع السري الذي يميزها، وهو ما قد يساهم في تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي؛

- تمثل مسألة تحديد الطرفا الخاضع للضريبة في معاملات التجارة الإلكترونية أحد العوائق التي تواجه الإدارة الجبائية، وذلك بسبب وجود نقائص في النظام الجبائي التقليدي وعدم تكييفه بشكل كاف مع التحولات التي شهدتها التجارة وانتقالها إلى الفضاء الرقمي؛

- تواجه الإدارة الضريبية تحدياً في تطبيق القوانين الجبائية في ظل الثورة الرقمية واعتماد عالم الأعمال على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما يصعب عليها حماية حقوق كل من المكلفين بالضريبة والخزينة العمومية، كما ينعكس ذلك على أداء مهامها في تحديد المجتمع الضريبي والتحصيل والرقابة الجبائية؛
- أدت المعاملات الإلكترونية، باعتبارها نمطاً حديثاً من التعامل، إلى نقص وعي بعض المكلفين بالضريبة بالقوانين والتشريعات المرتبطة بها، وعدم إلمامهم بالإجراءات الجبائية الخاصة بها، الأمر الذي قد يسبب خلافات بينهم وبين الإدارة الضريبية ويؤدي إلى تزايد المنازعات الجبائية؛
- تعتمد المعاملات الإلكترونية على وسائل دفع رقمية تتميز بالخصوصية، وهو ما يضع الإدارة الضريبية أمام تحدي متابعة هذه العمليات والرقابة عليها، خاصة وأن بعض التدفقات المالية قد لا تترك آثاراً واضحة في السجلات المحاسبية أو المستندات، مما يزيد من تعقيد عملية إخضاعها للضريبة. (سليمان، 2024-2025، الصفحات 103-104)

المطلب الثالث: أثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية

- أصبحت رقمنة الإدارة الجبائية في الوقت الراهن ضرورة أساسية وخياراً استراتيجياً لاغنى عنه، لما لها من دور في تعزيز كفاءة وفعالية عمل الإدارات الضريبية. ويتجلى أثرها على سير الإدارة الجبائية من خلال مايلي:
- تساهم الرقمنة في توضيح القوانين والأنظمة والتعليمات الجبائية للمكلفين بالضريبة عبر الوسائط الرقمية، مما يساعد على الحد من الفساد الإداري ويقلل من فرص التلاعب بمبالغ الضرائب، خاصة عندما يكون المكلف على دراية بحقوقه وواجباته الضريبية، وهو ما يعزز الثقة المتبادلة بينه وبين الإدارة الجبائية.
- تساعد الرقمنة على تطوير مختلف العمليات الإدارية، بما في ذلك التدقيق الجبائي ومتابعة تحصيل المستحقات الضريبية المتأخرة، بفضل الأنظمة المعلوماتية التي تمكن الإدارة من معالجة كميات كبيرة من البيانات، سواء من حيث التخزين أو التحليل أو تبادل المعلومات.
- تساهم الرقمنة في خفض التكاليف المرتبطة بتسيير الإدارة الجبائية من خلال توفير خدمات إلكترونية تسمح للمكلفين بإنجاز معاملاتهم عن بعد، كما تقلل من الاعتماد على الوثائق الورقية وتساعد على تسريع عملية تحصيل المدفوعات الضريبية.
- مكنت الرقمنة الإدارة الجبائية من الحصول على معلومات أكثر دقة وشمولاً حول المكلفين بالضريبة، مما يسهل تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح، وبالتالي تحديد الضريبة المستحقة بدقة، مع تسهيل عمليات المتابعة والتحصيل.

- ساهمت الرقمنة في تحسين العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية من خلال توفير قنوات اتصال متعددة، مثل البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية، مما يسهل التواصل ويزيد من رضا المكلفين عن الخدمات المقدمة. (سليماني و بوشملة، 2022، صفحة 07)

المبحث الثاني: التحصيل الضريبي وعلاقته برقمنة الإدارة الجبائية

يتمثل التحصيل الضريبي في مجموع الإجراءات و العمليات و التدابير التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لتحصيل المبالغ و المستحقات المالية المقررة قانوناً من المكلفين بالضريبة بهدف تمويل الخزينة العمومية. كما يعد مؤشراً مهماً لقياس فعالية الإدارة الجبائية ومدى قدرتها على تعبئة الموارد المالي، ونظراً لما تحققه رقمنة الإدارة الجبائية من شفافية وكفاءة، سنبرز في هذا المبحث أهم آثارها وعلاقتها بالتحصيل الضريبي.

المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي

يعد التحصيل الضريبي من أهم مراحل النظام الجبائي، إذ يضمن تحصيل الإيرادات المستحقة لفائدة الخزينة العمومية. ولأهميته في تمويل النفقات العامة.

1. تعريف التحصيل الضريبي

تباينت تعريفات التحصيل الضريبي على مر الأزمنة، سنستعرض لأهم هذه التعاريف فيما يلي:

يعرف التحصيل الجبائي بأنه "مختلف العمليات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية من أجل ضمان تحصيل الإيرادات الضريبية من المكلفين وإيداعها في صناديق الخزينة العمومية". (برحون، 2024، صفحة 143)

يقصد بالتحصيل الضريبي "العملية التي تعتمد من خلالها السلطات الضريبية استخلاص المبالغ المستحقة من المكلفين وتحويلها إلى الخزينة العامة للدولة، وذلك وفق مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والفنية المنظمة لهذه العملية، والتي تشمل وسائل متعددة الدفع كالسداد النقدي أو التحويلات المصرفية أو غيرها من الوسائل المعتمدة وفق التشريعات والأنظمة الضريبية السارية في كل دولة". (بن خالدي، دوش، و بوترفاس، 2024، صفحة 319)

نعني بالتحصيل الضريبي "مجموع العمليات و الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار" (بنادي، 2020، صفحة 35)

يعرف بأنه "مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزانة الدولة" (أ.د بن عمارة و د. جلابة، 2023، صفحة 3)

يعرف التحصيل الضريبي أنه "الهدف الأساسي للإدارة الضريبية، ويتمثل في جمع الإيرادات الضريبية بغرض تمويل الخدمات العامة" (OECD, 2024, p. 39)

من خلال هذه التعاريف، نستخلص أن التحصيل الضريبي هو العملية التي تتولى بموجبها الإدارة الجبائية تحويل المبالغ الضريبية الواجبة الأداء من المكلفين بها إلى خزانة الدولة، وذلك من خلال جملة من الإجراءات القانونية والإدارية المنظمة. ويمثل التحصيل المرحلة النهائية في المسار الجبائي، حيث يترجم التشريع الضريبي إلى إيراد فعلي بعد اكتمال تحديد الوعاء الضريبي واحتساب الضريبة المستحقة.

2. أهداف التحصيل الضريبي

يتم تمويل الخزانة العمومية للدولة بواسطة الإيرادات الضريبية التي تعد أهم مصدر للإيرادات العامة للدولة والتي تعتبر أساسا لتغطية النفقات العامة، مما يؤدي لتحقيق الاستقرار والتوازن الإقتصادي والاجتماعي، للتحصيل الضريبي مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها نذكر منها:

- يعد التحصيل الضريبي المنتظم والمستمر وسيلة أساسية لضمان تدفق الإيرادات العامة، باعتبار الضرائب من أهم مصادر تمويل النفقات العمومية وتحقيق التوازن المالي للدولة؛
- يساهم تطبيق العقوبات والغرامات الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، من خلال تعزيز الالتزام الضريبي وضمان احترام المكلفين لواجباتهم الجبائية؛
- تمثل الضرائب أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية، حيث تستخدم لتشجيع الاستثمار عبر منح الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، وفي الوقت نفسه توجيه سلوك المستهلك نحو ترشيد الإنفاق وتعزيز الادخار من خلال فرض معدلات ضريبية مناسبة؛
- تؤدي السياسة الضريبية دورا مهما في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع الدخل بما يضمن حماية الفئات ذات الدخل المحدود وتحسين مستوى العدالة بين أفراد المجتمع؛
- تستخدم الضرائب كذلك كأداة غير مباشرة للحد من استهلاك السلع الضارة بالصحة العامة، وذلك عبر فرض ضرائب مرتفعة عليها بهدف تقليل الطلب عليها والحد من آثارها السلبية على المجتمع. (حاقة، حروش، و لبزة، 2019)

3. أهمية التحصيل الضريبي

- يعد التحصيل الضريبي إستراتيجية ذات أهمية بالغة للدولة، لكونه يساهم في توفير الموارد المالية الضرورية وفقا لما يلي:
- تتمثل أهمية التحصيل الضريبي في كونه مصدرا أساسيا لتعبئة الموارد المالية العمومية، حيث يوفر للدولة والجماعات المحلية الإمكانات المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛
 - يحتل التحصيل الضريبي مكانة محورية ضمن مراحل العملية الجبائية، باعتباره المرحلة التي يتم من خلالها تحويل الالتزامات الضريبية المقدرة إلى موارد فعلية تدخل إلى الخزينة العمومية، مما يعكس فعالية النظام الجبائي ككل؛
 - إن أي قصور في عملية التحصيل الجبائي قد ينعكس سلبا على التوازنات المالية للدولة، من خلال تقليص الإيرادات العمومية وخلق اختلالات قد تؤدي إلى عجز في الميزانية العامة؛
 - يساهم التطبيق السليم والفعال لإجراءات التحصيل الجبائي في تعزيز القدرة المالية للدولة وتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية المالية، بما يقلل من الحاجة إلى اللجوء لمصادر التمويل الخارجية؛
 - يسمح تحسين أداء التحصيل الجبائي بتوفير موارد مالية إضافية يمكن توجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية والبرامج التنموية، بما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز جهود التنمية المستدامة؛ (سليماني، 2024-2025، صفحة 125)

المطلب الثاني: ضمانات وإجراءات التحصيل الضريبي

يعد التحصيل الضريبي المرحلة التي يتم من خلالها تحصيل الإيرادات الجبائية وتحويلها إلى الخزينة العمومية، مما يجعله من أهم وظائف الإدارة الجبائية. ولضمان استيفاء المستحقات الضريبية بفعالية وحماية حقوق الخزينة العمومية، أقر المشرع مجموعة من الضمانات والإجراءات التنظيمية التي تؤطر عملية التحصيل وتضمن حسن سيرها. وعليه، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم ضمانات التحصيل الضريبي وإجراءاته.

1. ضمانات التحصيل الضريبي

كما هو معلوم أن التحصيل الضريبي عملية يتم من خلالها تحصيل العائدات الجبائية و تحويلها إلى خزينة الدولة، هذه الأخيرة لديها التزامات تتمثل في تغطية نفقاتها العامة، نظرا لتعدددها و لضمان استيفاء مستحقاتها الضريبية، عمل المشرع الجبائي على وضع مجموعة من الضمانات القانونية التي تكفل فعالية التحصيل، نذكر أهمها ما يلي:

1.1. أولوية دين الضريبة (حق الامتياز)

منح المشرع للدين الضريبي حق الامتياز مقارنة بمعظم الديون الأخرى، بما يضمن أولوية استيفائه، ويمنح الإدارة الجبائية صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل المستحقات الضريبية قبل غيرها من الالتزامات المالية .

1.2. حق الاطلاع والرقابة:

نحول المشرع للإدارة الجبائية، من خلال موظفيها المختصين، حق الاطلاع على مختلف الوثائق والسجلات والدفاتر المحاسبية المتعلقة بالمكلف بالضريبة، بهدف التحقق من وضعيته الجبائية وتحديد قيمة الالتزامات المستحقة عليه. كما يمتد هذا الحق، عند الضرورة، إلى الاطلاع على بعض الملفات القضائية ذات الصلة، مع فرض عقوبات قانونية على كل من يعرقل ممارسة هذا الحق أو يحاول إخفاء أو إتلاف الوثائق قبل انتهاء مدة التقادم القانونية.

1.3. الحجز الإداري على ممتلكات المكلف:

منح التشريع الجبائي الإدارة الضريبية صلاحية إصدار أوامر بالحجز الإداري على ممتلكات المكلفين الذين يمتنعون أو يتأخرون عن تسديد مستحقاتهم الضريبية، ويعد هذا الإجراء وسيلة تحفظية تهدف إلى ضمان تحصيل الدين الضريبي، ولا يرفع هذا الحجز إلا وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها.

1.4. الدفع ثم الاسترداد:

يعتبر هذا المبدأ من القواعد الأساسية في التشريع الجبائي، حيث يلزم المكلف بالضريبة بتسديد المبلغ المستحق أولا، مع احتفاظه بحقه في الطعن أو المطالبة باسترداد المبالغ المدفوعة لاحقا إذا ثبت عدم مشروعيتها أو وجود خطأ في تقديرها. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان استقرار المعاملات الجبائية وحماية مصالح الخزينة العمومية، مع الحد من محاولات التأخير في السداد الناتجة عن الطعون غير المبررة. (ثابتي و رحمة، 2023-2024، صفحة 27)

2. إجراءات التحصيل الضريبي

حسب المادة 143 و144 من قانون الإجراءات الجبائية :

- تحصل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بموجب الجداول التي يدخلها حيز التنفيذ الوزير المكلف بالمالية أو ممثله؛
- يحدد تاريخ إدراج هذه الجداول في التحصيل ضمن نفس الشروط و يبين هذا التاريخ في الجدول و كذا في الإنذارات الموجهة إلى المكلفين بالضريبة؛
- عندما تلاحظ أخطاء في صياغة الجداول، يوضع كشف لهذه الأخطاء من قبل مدير الضرائب بالولاية، ويوافق عليه ضمن الشروط التي تتم وفقها المصادقة على تلك الجداول، ويرفق بها كوثيقة اثبات؛

- يرسل قابض الضرائب المختلفة إنذارا إلى كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب، و يبين هذا الإنذار زيادة على مجموع كل حصة، المبالغ المطلوب أدائها و شروط الإستحقاق، وكذا تاريخ الشروع في التحصيل، ويرفق الإنذار بحالة للخزينة محررة سلفا،
- ترسل الإنذارات المتعلقة بالضرائب و الرسوم المذكورة في المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، إلى المكلفيت بالضريبة في ظرف مختوم؛
- يتعين على قابضي الضرائب المختلفة ان يسلموا على ورق حر ولكل من يطلب ذلك، إما مستخرجا من جدول الضرائب أو كشف الوضعية الخاصة بالضرائب الخاضع لها، و إما شهادة عدم الخضوع للضريبة المتعلقة به؛ كما يجب عليهم أن يسلموا ضمن نفس الشروط لكل مكلف مسجل في جدول الضرائب و مع مراعاة أحكام المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المذكورة أعلاه، أي مستخرج آخر من جدول الضرائب أو شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- غير أن كل تسليم لشهادة عدم الخضوع للضريبة يبقى مشروطا بتقديم الشخص إن كان غير معوز، شهادة تعيين الموطن التي تسلمها له مصلحة الرقابة للضرائب المباشرة التابع لها مكان إقامة المعني، وتبين فيها عند الاقتضاء مادة و مبلغ الضرائب المفروضة أو التي ستفرض على هذا الأخير وتسلم هذه الوثائق المختلفة مجانا.
- وحسب المادة 144 مكرر1: يمكن لقابض الضرائب المختص أن يبادر بدفع الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الغرامات المثبتة لصالح هذا الأخير.
- عندما يجري قابض الضرائب المقاصة المنصوص عليها في المادة، فإن هذا الأخير يكون ملزما بإبلاغ المدين بالضريبة عن طريق إشعار يحدد فيه طبيعة وقيمة المبالغ التي تم تخصيصها لدفع الديون المثبتة في كتاباته، ويمكن الطعن في آثار هذه المقاصة وفق الأشكال والآجال المنصوص عليها في المادتين 153 و 153 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية.(المديرية العامة للضرائب ، 2026)

المطلب الثالث: رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي

أصبحت رقمنة الإدارة الجبائية توجهها أساسيا لمواكبة متطلبات التسيير الحديث، نظرا لدورها في تجاوز معوقات التحصيل التقليدي كالتهرب الضريبي وبطء الإجراءات.

1. أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي

يتزايد اهتمام الإدارة الجبائية بتطبيق الرقمنة باعتبارها وسيلة فعالة لدعم التحصيل الضريبي وتحسين مردوديته، ويتجلى ذلك من خلال الجوانب التالية:

1.1. تحسين كفاءة التحصيل:

- تبسيط الإجراءات الضريبية: ساهمت الرقمنة في تسهيل العمليات الضريبية، مثل تقديم التصريحات ودفع الضرائب إلكترونيا، مما خفف من الوقت والجهد المبذول من قبل كل من المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية.
- تعزيز دقة البيانات الضريبية: أدى الربط بين الأنظمة الإلكترونية ومختلف الجهات ذات الصلة، كالبنوك وسجلات الشركات، إلى تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات الضريبية.
- تحسين عملية المراجعة و التدقيق الضريبي: مكن استخدام أدوات تحليل البيانات من تحديد المخاطر الضريبية، وتوجيه جهود المراجعة والتدقيق نحو الحالات الأكثر عرضة للتهرب الضريبي.

1.2. زيادة الإيرادات الضريبية:

- انخفاض معدلات التهرب الضريبي: أصبحت عملية إخفاء الدخل أو المبالغة في النفقات أكثر صعوبة في ظل وجود أنظمة إلكترونية فعالة قادرة على تتبع حركة الأموال ومراقبة المعاملات التجارية..
- تحسين الامتثال الضريبي: ساهم تبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات في تشجيع المكلفين على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية في الآجال المحددة.
- توسيع قاعدة المكلفين: أتاحت الرقمنة إمكانية التسجيل في النظام الضريبي وإنجاز المعاملات إلكترونيا بسهولة، مما ساعد على زيادة عدد المكلفين الخاضعين للضريبة.

1.3. تعزيز الشفافية والعدالة الضريبية:

- إتاحة المعلومات الضريبية للمكلفين: سهلت الرقمنة الوصول إلى القوانين واللوائح والمعلومات المتعلقة بالاستحقاقات الضريبية، مما رفع من مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين.

- تعزيز المساواة والمساواة أمام القانون: أسهمت الأنظمة الإلكترونية في تقليل فرص التمييز بين المكلفين وضمان تطبيق القوانين بشكل أكثر عدالة وشفافية.
- كشف حالات الفساد: ساعدت الرقمنة على تتبع المعاملات المالية والتحقق من صحتها، مما ساهم في الحد من الفساد داخل الإدارة الجبائية.

1.4. تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين:

- تقديم خدمات إلكترونية متنوعة: أصبح بإمكان المكلفين تقديم طلبات الاسترداد، وتصحيح الأخطاء، والاستعلام عن المعلومات الضريبية إلكترونياً دون الحاجة إلى التنقل إلى المصالح الجبائية.
- تخفيض وقت الانتظار: أدت الرقمنة إلى تقليل المدة الزمنية اللازمة لإنجاز المعاملات، مما ساهم في تقديم الخدمات بسرعة أكبر.
- تحسين التواصل مع المكلفين: أتاحت الإدارة الجبائية قنوات اتصال متعددة، مثل البريد الإلكتروني وخدمات الدعم، للرد على الاستفسارات وتقديم المساعدة اللازمة.

1.5. خفض تكاليف الامتثال الضريبي:

- تقليل الحاجة إلى الاستعانة بالمحاسبين أو المستشارين: ساهمت بساطة الإجراءات وتوفر المعلومات إلكترونياً في تخفيف الحاجة إلى الاستعانة بالخبراء الضريبيين.
- تقليل تكاليف الطباعة و البريد: مكنت الرقمنة من تقديم التصريحات الضريبية وتسديد المستحقات إلكترونياً، مما قلل من التكاليف المرتبطة بالوثائق الورقية.
- تقليل الأخطاء الضريبية: أدى تحسين دقة البيانات وكفاءة التحصيل إلى تقليص الأخطاء، وبالتالي الحد من التعديلات والتصحيحات المكلفة. (ثابت و مندود، 2023-2024، صفحة 34)

2. العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي

توجد علاقة وثيقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، حيث ساهمت الرقمنة في تطوير أساليب العمل الجبائي وتحسين فعالية التحصيل من خلال الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية الحديثة. ويتجلى ذلك في عدة جوانب يمكن تلخيصها كما يلي:

2.1. علاقة رقمنة الإدارة الجبائية بالتحصيل الضريبي:

تسهم الرقمنة في تطوير أداء الإدارة الجبائية عبر استخدام الأنظمة المعلوماتية، مما يسهل تسيير ملفات المكلفين، توسيع الوعاء الضريبي، تحسين المراقبة، وتوفير معلومات دقيقة تساعد على الحد من الغش والتهرب الضريبي، وهو ما ينعكس إيجاباً على التحصيل.

2.2. علاقة التسجيل والتقديم للخدمات الضريبية الإلكترونية بالتحصيل الضريبي:

ساعد اعتماد التسجيل الإلكتروني وتقديم الخدمات الرقمية على تسهيل تعامل المكلفين مع الإدارة الجبائية، مما ساهم في رفع مستوى الامتثال الضريبي، توسيع قاعدة المكلفين، وتحسين موارد الخزينة العمومية.

2.3. علاقة البطاقة الوطنية الإلكترونية للغشاشين الجبائيين بالتحصيل الضريبي:

تساهم البطاقة الوطنية الإلكترونية للغشاشين الجبائيين في تحسين التحصيل الضريبي من خلال ردع المكلفين المنحرفين عن أحكام القوانين والتشريعات الضريبية، بإظهارهم في قاعدة بيانات إلكترونية تتدخل في إعدادها عدة جهات، ويتم توجيهها لباقي المكلفين بالضريبة من أجل التعرف على الغشاشين وتجنب التعامل معهم، وبالتالي في أنها وسيلة لتحذير المكلفين بالضريبة وضبط سلوكياتهم من أجل ضمان أداء إلتزاماتهم الجبائية بشكل صحيح أي التصريح الصادق بالمداخيل والأرباح المحققة من طرفهم مما يساهم في توسيع الوعاء الجبائي والتأثير بالإيجاب على مستوى التحصيل الضريبي. (بن مبارك، 2024-2025، الصفحات 46-48)

2.4. علاقة النظام المرجعي لجودة الخدمة بالتحصيل الضريبي:

يعد النظام المرجعي لجودة الخدمة إستراتيجية جديدة للتعامل مع المكلفين بالضريبة، جاءت بقرار من المديرية العامة للضرائب في 07 جوان 2012، والهدف منه هو تحسين أساليب الإستقبال وجودة الخدمات الجبائية المقدمة من طرف الأعوان الجبائيين للمكلفين بالضريبة في مختلف الهياكل التابعة للمديرية العامة للضرائب، وقد تم طرح هذا النظام من أجل معالجة المشاكل التي كانت تعاني منها مكاتب الإستقبال وتقديم الخدمات، التي تسببت في توتر العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، مما أدى بهم إلى عدم الإلتزام بأداء واجباتهم الجبائية وبالتالي التوجه إلى التهرب الضريبي والتقليل من مستوى التحصيل الضريبي (سليمان، 2024-2025، صفحة 186)،

2.5. علاقة التصريح والدفع الإلكترونيين بإستخدام بوابتي "جبائتك" و "مساهمتك" بالتحصيل الضريبي:

ساهمت هذه البوابات في تسهيل إجراءات التصريح والدفع، وتقليل التكاليف والأخطاء، معضم ان شفافية أكبر وسرعة في المعالجة، وهو ما دعم التحصيل الضريبي بشكل ملحوظ. ونجد أن علاقة التصريح والدفع الإلكترونية في بوابتي مساهمتك وجبائتك لهم علاقة وطيدة بالتحصيل الضريبي، يمكن اختصارها فيمايلي:

- في ظل التصريح الإلكتروني يتم توفير مبالغ ضخمة كانت مخصصة للتصريحات الورقية؛
- التصريح الإلكتروني يسمح بضمان شفافية أكبر وعدالة تامة مع المكلفين بالضريبة؛
- التصريح الإلكتروني يسمح بحفظ وتأشير التصريحات آلياً مما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية أو عدم تأشيرها بسبب العدد الكبير لتصريحات المكلفين؛
- التصريح الإلكتروني يقوم بعمل الرقابة الشكلية بطريقة فعالة، وبالتالي الاستغناء عن الرقابة الجبائية الشكلية التي يقوم بها أعوان إدارة الضرائب. (بساس و محتال، 2020، صفحة 69)

2.6. علاقة الرقابة الجبائية الإلكترونية بواسطة برنامج SAP-TRM بالتحصيل الضريبي:

الرقابة الجبائية الإلكترونية بواسطة برنامج SAP-TRM فضاء جبائي ذو جوانب عديدة لديه القدرة على تسيير مجموعات من التكوينات المتوافقة في عملية موحدة، وبالتالي فإن التوجه إلى الرقابة الجبائية الإلكترونية سيققل من عدد عمليات الرقابة التقليدية، من خلال مراجعة التصريحات الإلكترونية وتتبع المخالفات بشكل أسرع، هذا يعني أن فرص تجاوز المكلف للقوانين والتشريعات الضريبية ستقل، مما ساهم في الحد من التهرب والغش وتحسين مستوى التحصيل الضريبي. (سليماني، 2024-2025، صفحة 189).

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة

تعد الدراسات السابقة نقطة انطلاق أساسية لأي بحث علمي، إذ تمثل مصدراً مهماً يستند إليه الباحث لاكتساب المعرفة العلمية المتراكمة حول موضوع دراسته. كما تساعد على فهم ما تم التوصل إليه في الأبحاث السابقة، مما يمكن الباحث من استكمال الجوانب التي لم تعالج أو التعمق فيها. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض الدراسات السابقة التي عالجت موضوع بحثنا المتمثلة في رسائل دكتوراه وماجستير ومقالات وملتقيات علمية، وعرض مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سيتم التطرق لأهم الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت موضوع الدراسة أو إحدى جوانبه والمرتبطة من الأحداث إلى الأقدم.

1. (يخلف، 2025): تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مظاهر رقمنة وتطوير مصلحة الضرائب المصرية، من خلال إبراز دور التحول الرقمي في تحديث الإدارة الضريبية وتحسين كفاءتها، مع دراسة أثر هذه الإصلاحات على الحصيلة الضريبية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى جانفي 2023. وقد أظهرت النتائج أن التحول الرقمي كان

له أثر إيجابي واضح على الحصيلة الضريبية، حيث ساهم في زيادة الإيرادات عبر توسيع القاعدة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز الامتثال الضريبي والحد من التهرب، إلى جانب تحسين الشفافية وحوكمة المنظومة الضريبية، مما يجعل الرقمنة خياراً استراتيجياً فعالاً لتطوير الأداء الضريبي ودعم الموارد المالية للدولة.

2. (سليمان، 2024-2025): هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر رقمنة الإدارة الضريبية في تحسين عملية التحصيل الجبائي، والتعرف على مدى مساهمة استخدام التقنيات الرقمية في رفع كفاءة الأداء الجبائي وتطوير الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع إجراء دراسة ميدانية على عينة من الإدارات الضريبية بالشرق الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى أن رقمنة الإدارة الضريبية تساهم بشكل إيجابي في تحسين التحصيل الجبائي من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية، وتقليل الوقت والجهد، وتحسين جودة الخدمات الجبائية، وتعزيز الشفافية، إضافة إلى الحد من التهرب الضريبي ورفع مردودية الإدارة الضريبية، مما ينعكس إيجاباً على زيادة الإيرادات الجبائية.

3. (دحدوح و بوبعابة، 2024): هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر رقمنة التحصيل الضريبي في زيادة مداخل الإيرادات الضريبية في دولة الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن رقمنة التحصيل لضريبي تعد من الآليات المهمة التي تساهم في زيادة الإيرادات الضريبية، حيث ساعدت على توسيع القاعدة الضريبية والحد من حالات الغش والتهرب الضريبي. كما أظهرت النتائج أن اعتماد الأنظمة الإلكترونية في الإدارة الضريبية أدى إلى رفع كفاءة الأداء الضريبي وتحسين عملية التحصيل، إضافة إلى توفير العديد من الخدمات الإلكترونية للمكلفين بالضريبة مثل تقديم التصريحات الضريبية إلكترونياً والدفع الإلكتروني عن بعد، إلى جانب إمكانية تسجيل وتحديث بيانات المكلفين وتفعيل الرقم الضريبي، وهو ما ساهم في تسهيل الإجراءات وتحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين.

4. (برحمون، 2024): تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي بمركز الضرائب لروية كنموذج تطبيقي. وأظهرت النتائج أن رقمنة الإدارة الجبائية تمثل ضرورة حتمية لتحسين التحصيل الضريبي والإرتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمكلفين، غير أن الحصيلة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، مما يستدعي استكمال إجراءات الرقمنة، وتعميم استخدام الأنظمة المعلوماتية وتفعيل آليات الدفع الإلكتروني على مستوى جميع الإدارات الجبائية.

5. (بن خالدي، دوش، و بوترفاس، 2024): تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر رقمنة الإدارة الجبائية على تحسين التحصيل الضريبي في الجزائر، من خلال دراسة حالة مركز الضرائب بولاية تلمسان خلال الفترة 2019 - 2023، وقد ركزت على دور الأنظمة الرقمية في تطوير الأداء الإداري، وتعزيز الشفافية، والحد من التهرب

الضريبي. وأظهرت النتائج أن التحول الرقمي ساهم في رفع كفاءة التحصيل وزيادة الحصيلة الجبائية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد في عمليات المراقبة.

6. (بوكر، 2023): تناولت هذه الدراسة واقع إدخال التكنولوجيا الرقمية في الإدارة الجبائية في الجزائر وأثرها على تحسين التحصيل الضريبي. حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين اعتماد الرقمنة (التصريح والدفع الإلكتروني، رقم التعريف الجبائي، قواعد البيانات الرقمية) وتطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2006 – 2022. وقد أظهرت النتائج أن إدماج الرقمنة ساهم في رفع مستوى التحصيل الضريبي وتقليص التهرب، وتحسين جودة الخدمات الجبائية، إضافة إلى تقليص الزمن اللازم لتسديد الضرائب وتبسيط الإجراءات الإدارية.

7. (أ.د بن عمارة و د. جلابة، 2023): هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر آليات الرقمنة الحديثة المعتمدة من طرف الإدارة الجبائية الجزائرية على تحسين عملية التحصيل الضريبي، من خلال دراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية قلمة خلال الفترة 2021-2023، توصلت الدراسة إلى أن اعتماد الأنظمة الرقمية الحديثة ساهم في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي من خلال توفير قاعدة بيانات دقيقة، دعم آليات الرقابة، والمساهمة في اتخاذ قرارات أكثر دقة وتقليص بعض مظاهر التهرب الضريبي مع التأكيد على ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية وتكوين الموارد البشرية لضمان فعالية أكبر.

8. (بومعد و جناني، 2023): تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور رقمنة التحصيل الضريبي في ضمان الإيرادات الضريبية، حيث سعت إلى تسليط الضوء على أهم المكاسب الاقتصادية المحققة نتيجة هذا التحول، إضافة إلى تحليل تجارب بعض الدول العربية، وبالأخص مصر والأردن، مع الوقوف على أبرز التحديات التي واجهت تطبيق الرقمنة في هذا المجال. وأظهرت النتائج أن تطبيق الرقمنة أدى إلى زيادة ملحوظة في حجم الإيرادات الضريبية المحصلة إلكترونياً، إلى جانب تمكين الإدارات الضريبية من الحصول على معلومات دقيقة وشاملة حول المكلفين، مما يعزز من كفاءة الرقابة والمتابعة.

9. (قوادي، 2022): تهدف الدراسة لتحليل واقع التحول الرقمي في الإدارة الضريبية الجزائرية من خلال نظام جباية لك وقياس انعكاساتها على فعالية الرقابة الجبائية. أهم النتائج المتوصل إليها أن الجزائر أطلقت نظام جبايتك سنة 2017 لرقمنة التصريحات والتحصيل الضريبي لكنه طبق جزئياً، وأن التعميم الشامل للرقمنة سيحد من التهرب الضريبي و يسهل التنسيق بين الإدارات المالية، ويعزز الشفافية.

10. (بن محمد و قتال، 2022): تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية الجبائية بمديرية الضرائب ببرج بوعريرج خلال الفترة 2013 – 2021. وتوصلت الدراسة إلى أن العصرية الجبائية أسهمت في إعادة تنظيم الهياكل الإدارية واستحداث مراكز جبائية جديدة وتطوير طرق التسيير، ما أدى إلى تحسين

نسي في مستويات التحصيل خلال السنوات الأولى نتيجة زيادة عدد الملفات الجبائية وتحسين المعالجة الإدارية. غير أن هذه النتائج لم تستمر بالوتيرة نفسها، إذ شهد التحصيل تراجعاً وعدم استقرار في السنوات اللاحقة، متأثراً بعوامل تنظيمية وبشرية واقتصادية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سيتم التطرق لأهم الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة أو إحدى جوانبه.

1. (Slimani, 2025): هدفت الدراسة إلى قياس أثر الرقمنة على تحديث الإدارة الجبائية، من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين استخدام التقنيات الرقمية وتطوير أساليب العمل داخل إدارات الضرائب، مع إبراز دور التحول الرقمي في تحسين الأداء الإداري وتحديث الخدمات. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وتحديث الإدارة الجبائية، حيث تبين أن الرقمنة تؤثر إيجابياً في تطوير أساليب التسيير وتحسين فعالية إدارات الضرائب. كما أكدت على أهمية تعزيز البنية التحتية الرقمية وتطوير مهارات العاملين لدعم نجاح عملية التحديث.

2. (Larry, 2025): تناولت الدراسة العلاقة بين التحول الرقمي في إدارة الضرائب وسلوك التهرب الضريبي لدى الشركات، اعتمدت الدراسة على عينة تضم 2032 شركة صينية مدرجة في البورصة خلال الفترة 2010-2020، حيث تعد من أوائل الدراسات التي تشير إلى أن تطور التقنيات الرقمية مثل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية له أثر مثبط على سلوك التهرب الضريبي للشركات. استندت الدراسة إلى مشروع "الضريبة الذهبية 3" الذي طبقتته الحكومة الصينية بين 2013 و 2016 باعتباره تجربة شبه طبيعية، أظهرت النتائج أن رقمنة عمليات التحصيل والإدارة الضريبية تسهم بشكل ملموس في خفض التهرب الضريبي للشركات، ويكون هذا التأثير أكبر بالنسبة للشركات الخاصة والشركات في المناطق ذات التنمية المالية المنخفضة، والشركات ذات جودة التدقيق المنخفضة وقد أظهرت النتائج متانة في مواجهة إختبارات الاتجاه الموازي والمقاييس البديلة للتهرب الضريبي وغيرها من مواصفات السياسات الضريبية.

3. (Qian, Boying, & Jingwen, 2024): تناولت الدراسة العلاقة بين الإدارة الضريبية الرقمية و ديون الحكومات المحلية باستخدام بيانات من مدن صينية على مستوى المحافظات للفترة من 2009 إلى 2021. تهدف الدراسة إلى بحث أثر الدراسة الضريبية الرقمية على مستويات ديون الحكومات المحلية وتحليل تباین هذا الأثر بين مختلف المناطق ومستويات التحول الرقمي، وتشير النتائج إلى أن الإدارة الضريبية الرقمية تخفف بشكل ملحوظ مستوى ديون الحكومات المحلية، ويكشف تحليل التباين أن التأثير أكثر وضوحاً في المناطق الشرقية والمناطق ذات المستويات الأعلى

من استخدام المعلوماتية، كما تهدف إلى تقديم رؤى وأساليب جديدة للإدارة المالية في الصين، وتوفير مراجع عملية لصنع القرار لصناع السياسات لتعزيز السلامة المالية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

4. (Blichfeldt, Louise., & Schmidt, 2023): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التحول الرقمي للأنظمة الضريبية في الدنمارك، من خلال إبراز مدى التقدم المحقق في رقمنة الإدارة الضريبية، ودراسة الأدوات والتقنيات الرقمية المعتمدة، مع التركيز على التحديات المرتبطة بحماية البيانات والخصوصية وضمان أمن المعلومات داخل النظام الضريبي، وقد تمت الدراسة بدولة الدنمارك و في هذا السياق تم التوصل إلى استنتاج أن التحول الرقمي ساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وتبسيط الإجراءات وزيادة فعالية التحصيل الضريبي، كما عزز من مستوى الشفافية والثقة بين الإدارة والمكلفين. وفي المقابل، أظهرت النتائج وجود بعض التحديات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني، مما يستدعي وضع أطر قانونية وتقنية قوية لضمان نجاح واستدامة هذا التحول الرقمي.

5. (Wulandari, 2023): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تحديث الإدارة الجبائية على فعالية الإدارة الجبائية والتوافق الجبائي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، من خلال تحليل مجموعة من البيانات والإحصائيات المتعلقة بنشاط المديرية العامة للضرائب خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2018، كالسجلات المالية وملفات الاحتيال المالي والاسترداد بعد الرقابة الجبائية، وذلك بهدف تقييم مدى مساهمة برامج التحديث في تحسين أداء الإدارة الجبائية. توصلت الدراسة إلى أن تحديث الإدارة الجبائية يساهم في تحسين كفاءة وفعالية الإدارة الجبائية، كما أكدت ضرورة مواصلة جهود التحديث لتحقيق نتائج أفضل، غير أن برامج التحديث لم تحقق تأثيراً واضحاً على تحسين التوافق الجبائي للمكلفين بالضريبة، مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر في مستوى الامتثال الجبائي.

6. (Emmanouil, Joao, & Genevieve, 2023): هدفت الدراسة إلى إبراز وتبسيط الضوء على أثر الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي عبر الحدود، وهل تحدث الرقمنة فرقاً؟ حيث هدفت إلى دراسة الرقمنة الحكومية والامتثال الضريبي، انحدار الفجوة التجارية، حجم الإيرادات الضريبية، وهذا كله بعد إدخال الرقمنة للإدارة الجبائية، وكذلك إيجاد حلول فعالة في الحد من التهرب الضريبي التجاري عبر الحدود بين الدول. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التهرب الضريبي عبر الحدود ذو أهمية بالغة ضريبياً، وأن التهرب الضريبي واسع الانتشار، وأن الرقمنة تلعب دوراً كبيراً في التخفيف من التهرب الضريبي عبر الحدود، وأن استخدام الرقمنة في الحد من هذا التهرب تزيد من احتمالية رفع الإيرادات.

7. (Idrisu, 2023): هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الرقمنة على تعبئة وتحصيل الإيرادات الضريبية في دول إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال الاعتماد على بيانات لوحية شملت الفترة الممتدة من 2002 إلى 2021. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الرقمنة وتحسين تحصيل الإيرادات الضريبية، كما أكدت أن المتغيرات

الاقتصادية مثل عدد السكان والتجارة والناتج المحلي الإجمالي تؤثر بدورها في التحصيل الضريبي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الرقمنة داخل الإدارات الجبائية من أجل رفع كفاءة التحصيل الضريبي وتحقيق فعالية أكبر في تعبئة الموارد المالية.

8. (Ben Ahmed & Bouaziz, 2022): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز التحديات التي تواجه التحصيل الجبائي من أنشطة المحتوى الإلكتروني في الجزائر، من خلال دراسة ميدانية لآراء الممارسين الجبائيين، إضافة إلى السعي لإيجاد آليات وصيغ تنظيمية تساعد على تحسين فعالية النظام الضريبي وتمكينه من مواكبة تطورات الاقتصاد الرقمي. توصلت الدراسة إلى وجود عدة صعوبات تعيق عملية التحصيل الجبائي، من أهمها التحديات الحاسوبية المرتبطة بالتعامل مع الأنشطة الإلكترونية، وضعف الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية، إلى جانب معوقات إدارية تتمثل في عدم مواكبة الإدارة الضريبية للتطورات الحديثة، مما يؤثر سلباً على كفاءة وفعالية التحصيل الضريبي في البيئة الرقمية.

9. (ZERGOUNE & Iddir, 2021): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تحديث الإدارة الجبائية على فعالية الإدارة الجبائية والتوافق الجبائي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، من خلال تحليل مجموعة من البيانات والإحصائيات المتعلقة بنشاط المديرية العامة للضرائب خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2018، كالسجلات المالية وملفات الاحتيال المالي والاسترداد بعد الرقابة الجبائية، وذلك بهدف تقييم مدى مساهمة برامج التحديث في تحسين أداء الإدارة الجبائية. توصلت الدراسة إلى أن تحديث الإدارة الجبائية يساهم في تحسين كفاءة وفعالية الإدارة الجبائية، كما أكدت ضرورة مواصلة جهود التحديث لتحقيق نتائج أفضل، غير أن برامج التحديث لم تحقق تأثيراً واضحاً على تحسين التوافق الجبائي للمكلفين بالضريبة، مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر في مستوى الامتثال الجبائي.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة أساس الفهم موضوع البحث وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمنها. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث الموضوع، المنهج، والنتائج، مع توضيح ما يميز الدراسة الحالية ويبرز قيمتها العلمية.

1. من حيث موضوع الدراسة:

تشابه الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في تناولها لموضوع رقمنة الإدارة الجبائية وعلاقتها بتحسين التحصيل الضريبي، حيث ركزت معظم الدراسات على إبراز دور التحول الرقمي في تطوير الإدارة الضريبية، تحسين

الأداء الجبائي، والحد من التهرب الضريبي. كما تتقاطع الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في اعتبار الرقمنة أداة أساسية لتحديث الإدارة الجبائية وتحسين مردودية التحصيل.

2. من حيث المنهجية المعتمدة:

تشارك الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة العلاقة بين الرقمنة والتحصيل الضريبي. إلا أن ما يميز الدراسة الحالية هو اعتمادها على الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبيان على موظفي مركز الضرائب بعين تموشنت، وتحليل البيانات باستخدام برنامج IBMSPSS Statistics للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية، في حين اعتمدت بعض الدراسات السابقة على تحليل بيانات ثانوية أو إحصائيات وطنية دون دراسة ميدانية مباشرة.

3. من حيث الفترة الزمنية:

غطت بعض الدراسات السابقة فترات زمنية طويلة نسبيا، مثل الفترة الممتدة من 2006 إلى 2022 أو من 2013 إلى 2021، وذلك لتحليل تطور الرقمنة وآثارها على التحصيل الضريبي عبر الزمن. أما الدراسة الحالية فقد ركزت على فترة زمنية حديثة (2025-2026)، وهو ما يسمح بتقييم واقع الرقمنة الجبائية في ظل المستجدات الحالية والتطورات الرقمية المعاصرة داخل الإدارة الجبائية الجزائرية.

4. من حيث النتائج:

اتفقت أغلب الدراسات السابقة على أن رقمنة الإدارة الجبائية تؤثر إيجابيا في تحسين التحصيل الضريبي، من خلال تسهيل الإجراءات، تعزيز الشفافية، توسيع الوعاء الضريبي، والحد من التهرب الضريبي. غير أن بعض الدراسات، مثل دراسة برج بوعرييج، أشارت إلى أن نتائج الرقمنة قد لا تكون مستقرة دائما، إذ يمكن أن تتأثر بعوامل تنظيمية وبشرية واقتصادية. أما الدراسة الحالية فتسعى إلى تقديم تقييم أكثر دقة لمدى فعالية الرقمنة في تحسين التحصيل الضريبي في البيئة المحلية الحالية.

5. من حيث المجال التطبيقي:

تميزت الدراسات السابقة بتنوع مجالاتها التطبيقية، حيث تناول بعضها مراكز ضرائب في ولايات جزائرية مختلفة مثل برج بوعرييج، تلمسان، الرويبة وقلمة، بينما ركزت الدراسات الأجنبية على دول وتجارب دولية مثل الصين، مصر، الأردن، الدمارك ودول إفريقيا جنوب الصحراء. أما الدراسة الحالية فتتميز بتركيزها على مركز الضرائب لولاية عين تموشنت، مما يمنحها خصوصية محلية تساهم في إثراء الأدبيات التطبيقية في السياق الجزائري.

6. من حيث عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على عينة من موظفي مركز الضرائب باعتبارهم الفاعلين المباشرين في تطبيق الرقمنة داخل الإدارة الجبائية. في حين شملت بعض الدراسات السابقة عينات مختلفة، منها موظفون ومكلفون بالضريبة، أو بيانات وطنية على مستوى الدولة، أو شركات ومؤسسات اقتصادية كما هو الحال في بعض الدراسات الأجنبية.

خلاصة المقارنة:

يتضح من خلال المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة أن رقمنة الإدارة الجبائية تمثل محورا مشتركا في تحسين فعالية التحصيل الضريبي، حيث أجمعت معظم الدراسات على وجود أثر إيجابي لاعتماد الأنظمة الرقمية في تبسيط الإجراءات، تحسين جودة الخدمات، تعزيز الشفافية، والحد من التهرب الضريبي.

غير أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بتركيزها على واقع ميداني حديث وعلى مستوى محلي، من خلال دراسة حالة مركز الضرائب عين تموشنت، مع الاعتماد على أداة الاستبيان والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، وعليه فإن هذه الدراسة تعد امتدادا للدراسات السابقة وتدعيما لها، مع تقديم إضافة علمية تطبيقية تسهم في فهم أعمق لأثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في "مركز الضرائب عين تموشنت".

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن رقمنة الإدارة الجبائية تمثل تحولا جوهريا نحو تحديث النظام الضريبي، حيث تسهم في تحسين فعالية التحصيل الضريبي من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فقد أتاح الانتقال من المعاملات الورقية إلى المعاملات الإلكترونية تسريع الإجراءات، وتقليل الأخطاء، وتعزيز دقة البيانات، مما ينعكس إيجابا على كفاءة الأداء الجبائي.

كما أبرزت الدراسة أن اعتماد الرقمنة يسهم في تسهيل وصول المكلفين إلى المعلومات والخدمات الجبائية عبر المنصات الإلكترونية، وهو ما يعزز الشفافية ويقوي الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين. إضافة إلى ذلك، تساعد الأنظمة الرقمية في تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل الجهد والوقت، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، مما يشجع على الامتثال الضريبي الطوعي.

ومن جهة أخرى، تساهم الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي من خلال تعزيز آليات الرقابة وتتبع العمليات المالية بدقة، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الوعاء الضريبي وزيادة الإيرادات. وعليه، يمكن القول إن رقمنة الإدارة الجبائية تشكل أداة فعالة لتحقيق العدالة الجبائية ورفع مردودية التحصيل الضريبي، وهو ما سيتم التحقق منه ميدانيا في الفصل الثاني التطبيقي من خلال دراسة واقع تطبيقها وأثرها الفعلي على التحصيل الضريبي بواسطة أداة الاستبيان من خلال آراء موظفي مركز الضرائب عين تموشنت.



الفصل الثاني:

دراسة ميدانية في مركز الضرائب
عين تموشنت



تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى الجوانب النظرية المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، يأتي هذا الفصل لمعالجة الجانب التطبيقي للدراسة، وذلك من خلال إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع العملي بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت .

ولتحقيق ميزة الموضوعية في هذه الدراسة من خلال تقديم نتائج تحاكي الواقع والخروج بتوصيات تفيد في معالجة المشاكل التي يعاني منها الإدارة الجبائية، تم الاعتماد على أداة الاستبانة باعتبارها وسيلة رئيسية لجمع البيانات وتم تحديد مجتمع وعينة الدراسة، حيث تم توزيعها على عينة من الموظفين بمختلف رتبهم الوظيفية بهدف التعرف على رأيهم حول رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، ثم إخضاعها للتحليل باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج وتفسيرها.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية؛ يتناول المبحث الأول تقديم مركز الضرائب عين تموشنت، بينما يخصص المبحث الثاني لعرض منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة فيها، في حين يعرض المبحث الثالث نتائج الدراسة وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب عين تموشنت

في إطار دراسة أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي، يكتسي التعرف على المؤسسة محل الدراسة أهمية بالغة، باعتبارها الإطار التطبيقي الذي تجسد فيه مختلف الإصلاحات الرقمية المنتهجة. وعليه، سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مركز الضرائب لولاية عين تموشنت، من خلال التطرق إلى نشأته وتعريفه، وكذا إبراز هيكله التنظيمي ومختلف المصالح المكونة له، بالإضافة إلى أهم المهام التي يضطلع بها في مجال تسيير وتحصيل الضرائب.

المطلب الأول: ماهية مركز الضرائب عين تموشنت

فتح مركز الضرائب لولاية عين تموشنت أبوابه في 02 ماي 2013، هو عبارة عن مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير، و التحصيل و المراقبة و المنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات و مديريات الضرائب للولاية، يدخل في إطار عصنة النظام المالي الجزائري بصورة عامة.



وبهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحور الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم:

المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والتي رقم أعمالها السنوي يفوق ثمانئة مليون دينار جزائري (8.000.000 دج).

المؤسسات غير الخاضعة لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات والتي رقم أعمالها السنوي يفوق ثمانئة مليون دينار جزائري 8.000.000 (دج).

المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزائي والتي تختار الخضوع للضريبي حسب النظام الحقيقي.

عدد المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب عين تموشنت هو كالاتي:

- الأشخاص الطبيعيين: 8755.
- الأشخاص المعنويين: 485.
- المجموع: 8340. (مركز الضرائب)

وتتمثل التزامات مكلفيه فيما يلي:

- الالتزام بإيداع التصريحات الجبائية

- **التصريح بالوجود:** يلزم المكلفون بالضريبة الجدد، تطبيق الأحكام المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، باكتتاب تصريح بالوجود من خلال ملئ استمارة G8 في الثلاثين يوما الاولى من بداية النشاط لدى مركز الضرائب للأنشطة الخاضعة للنظام الحقيقي أو تلك التابعة للنظام الجزائي واختارت الخضوع للنظام الحقيقي.
- **التصريحات السنوية المهنية:** يتعين على المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب ايداع تصريحات سنوية مهنية وهي:
 - اكتتاب وارسال التصريح بالضريبة على الدخل الاجمالي من طرف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة في استمارة G11 بملغ الربح الصافي المحقق خلال السنة أو السنة المالية المنصرمة.
 - يتعين على المكلفين بالضريبة عند دفعهم للأجور والمرتبات والأتعاب تقديم التصريح السنوي بالأجور ضمن وثيقة G29 على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة إلى مفتش الضرائب المباشرة.
 - اكتتاب تصريح سنوي بمجموع المداخل في وثيقة G1 قبل يوم 30 أفريل من كل سنة.
 - التصريح السنوي للضريبة على أرباح الشركات الذي يجب اكتتابه من قبل المكلفين بالضريبة من خلال استمارة G4 قبل 30 أفريل من السنة الموالية للسنة التي تم خلالها تحقيق الارباح.

- **التصريح الشهري:** يتعين على المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب اكتابة ايداع تصريح G50 يقوم مقام حافظة اشعار بالتسديد بالنسبة للرسم على القيمة المضافة، والضريبة على الدخل الاجمالي للأجور لدى قابض مركز الضرائب خلال 20 يوم الاولى من الشهر الموالي للشهر المدني الذي تم خلاله تحقيق رقم أعمالهم.
- **التصريح بالكشف التلخيصي السنوي:** ويقصد به اكتابة التصريح الخاص بمبلغ ربحهم الصافي وكذا كشفا تلخيصيا سنويا يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح المذكور أعلاه والكشوف المرفقة، بعنوان نتيجة السنة أو السنة المالية السابقة.

- التزامات التسديد والمحاسبة

وتتمثل فيما يلي:

- **الالتزام بدفع الضريبة:** الالتزام بدفع الضريبة هو واجب على المكلف وضرورة بالنسبة إلى الدولة حتى تستطيع أن يكون تحت تصرفها في كل وقت المبالغ اللازمة لعمليات الانفاق العام، حيث يحدد القانون عادة الشخص الذي يقع على عاتقه دفع الضريبة وهو بصورة عامة المكلف الذي تفرض عليه الضريبة، وقد يكون شخصا آخر له علاقة بالمكلف، فهنا تكون الضريبة واجبة الأداء في الأجل المحدد قانونا بعد الانتهاء من عملية التصريح أعلاه من قبل المكلف وتحديد الضريبة من قبل مركز الضرائب.

ويتميز نمط الدفع بعدة أشكال:

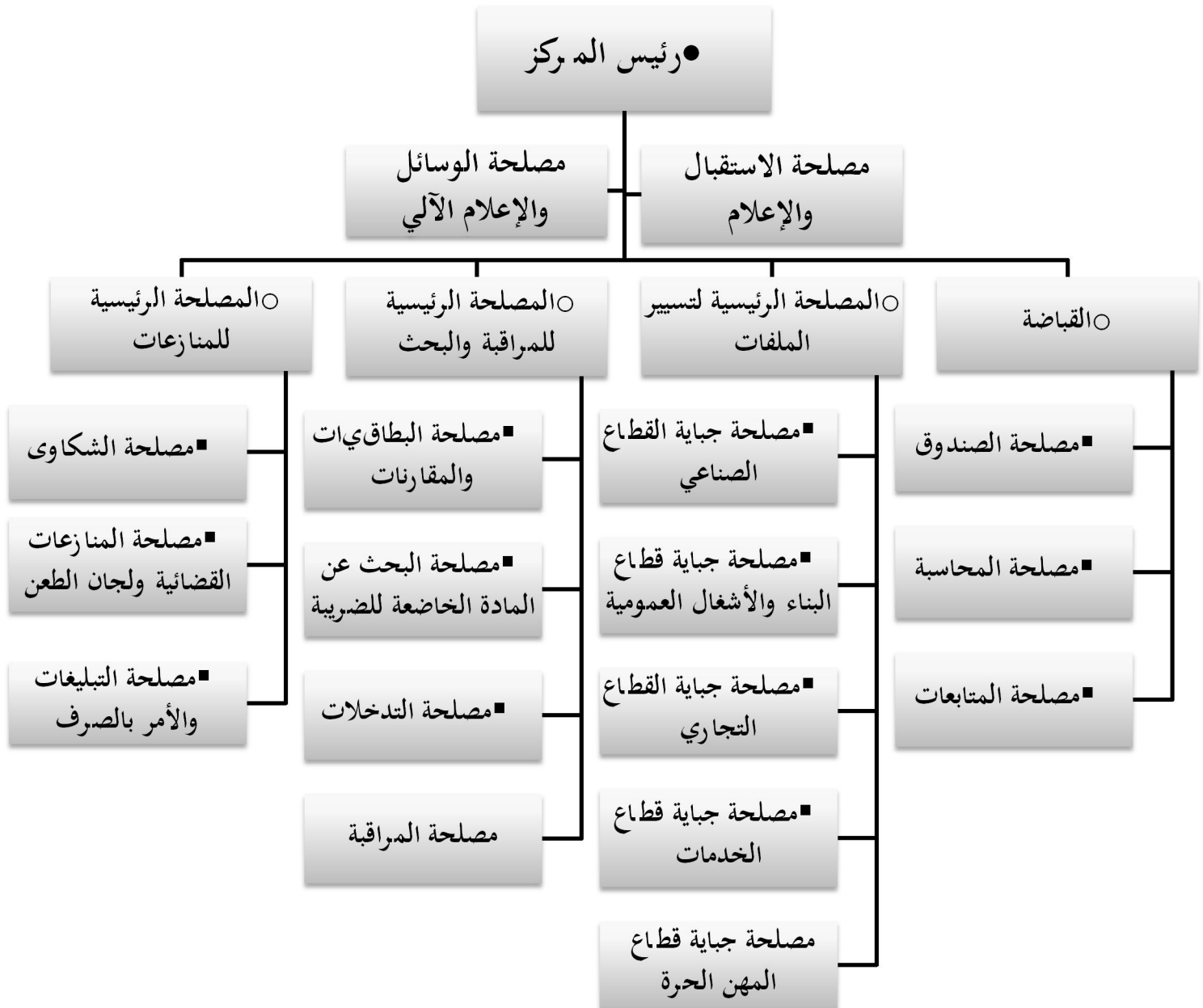
- نظام التسيقات الخاص بالضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات.
- نظام الاقتطاع من المصدر الخاص بالرواتب والأجور.
- نظام الدفع التلقائي الذي يخص اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الاجمالي على الأجور.

- **الالتزامات المحاسبية:** تلزم العديد من التشريعات الضريبية المكلفين بالاحتفاظ بالدفاتر والمستندات المتعلقة بالنشاط أو الدخل الخاضع للضريبة خلال مدة معينة وعدم اتلافها أو احداث تعديلات عليها بمجرد انتهاء السنة الخاصة بها، وذلك لكي يتاح للإدارة الضريبية الوقت الكافي لمطابقة المعلومات المتوفرة لديها مع البيانات والمعلومات التي تحتويها هذه الدفاتر والسندات التي بحوزة المكلف. (المديرية العامة للضرائب، 2025)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب عين تموشنت

يعد الهيكل التنظيمي من أهم العناصر التي تبرز كيفية تنظيم داخل المؤسسة وتوزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف المصالح والأقسام، بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية. وفي هذا الإطار، يعتمد مركز الضرائب بعين تموشنت على هيكل تنظيمي يحدد مختلف المصالح والوحدات الإدارية التابعة له، ويوضح طبيعة العلاقات الوظيفية بينها، بما يساهم في ضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الجبائية للمكلفين. وعليه سيتم فيما يلي عرض الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بعين تموشنت مع توضيح أهم المصالح المكونة له ومهامها.

الشكل رقم (01/02): يوضح الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب عين تموشنت



المصدر: معلومات مقدمة من مركز الضرائب عين تموشنت والشكل من تصميم الطالبتين

يتكون مركز الضرائب من قبضة وثلاث (03) مصالح رئيسية ومصلحتين:

1. قبضة الضرائب

- تسهر هذه الهيئة على إعداد كل من جداول الضرائب وسندات التحصيل، كما يمكنها القيام بالتسير، المالي للهيئات العمومية حسب الشروط التي يحددها التشريع الجبائي والتنظيم المعمول بهما، فهي تقوم بجباية كل من الرسوم والغرامات بمختلف أنواعها وفق إجراءات منصوص عليها قانونا، ويمثل هذه الهيئة عضوين قابض الضرائب و نائبه، والقابض هو المسؤول عن أموال الخزينة العمومية ومن مهامه أنه:
- يوزع المهام بين الأعوان الخاضعين لسلطته.
- يشرف على حسن تسير، القبضة.
- يضمن تحصيل كافة الضرائب و الرسوم التي تم تحصيلها.
- يصدر إحصائيات (شهرية، ثلاثية، سداسية، سنوية) ويقدمها للمديرية الفرعية للتحصيل أو لأمين الخزينة العمومية على مستوى الولاية أو إلى والي الولاية (مجلس المحاسبة) في نهاية كل سنة يقوم بجرد عام لمجموع الضرائب و الرسوم و الغرامات التي لم يتم تحصيلها ليتم تحصيلها في السنة المقبلة.
- يسعى إلى ضمان تحويل الأموال المحصلة إلى حساب الخزينة العمومية.

للقبضة مصالح عدة أهمها:

● مصلحة الصندوق

فيه يقوم المكلف بدفع المبلغ المحدد عليه فيسجل العون المبلغ المقبوض من الممول ويسجله في (وصلين أحدهما يبقى لدى الصندوق و الآخر يقدم للمكلف فهو كدليل لدفع المكلف للضريبة).

● مصلحة المحاسبة

تقوم هذه المصلحة بمتابعة صحة العمليات التي يقوم بها أمين الصندوق، وتتكون هذه الأخيرة، من ثلاث مكاتب، مكتب للمعينة، مكتب للإحصاء، ومكتب التحرير اليومي الذي يحتوي على دفتر اليومية حيث يوضح فيه مجموع طبيعة المداخل اليومية للقبضة.

● مصلحة المتابعة

تحصل الضرائب ميدانيا فلديهم قائمة المكلفين بالضريبة الذين لديهم مبالغ غر، محصلة، وفي حالة عدم

الدفع تحدد غرامة جبائية وذلك بعد مرور اليوم الأول من الشهر الثالث للشهر الذي تستحق فيه الضريبة فتقوم بإرسال الإشعارات للدفع بعدها الإنذارات و التنبيهات وفي حالة عدم (الدفع تقوم بالحجز على أمواله وممتلكاته ثم يبيعها في المزاد فتحصل بذلك جبرا).

2. المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات، وتكلف ب:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/ أو لمراجعة المحاسبة
- إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير،:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

3. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، وتكلف ب:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها و توزيعها من أجل استغلالها.
- اقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييميه دورية.

تعمل على تسيير،:

- مصلحة البطاقيات والمقارنات، وتكلف ب:

- تشكيل وتسيير، فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

● **مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:**

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع.
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

● **مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:**

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعائنات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها و تحصيلها.
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

● **مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:**

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان.
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

4. المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتكلف ب:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
- تعمل على تسيير،:

● **مصلحة الشكاوى، وتكلف ب:**

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتجعليها أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.
- معالجة منازعات التحصيل.

● مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف ب:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الإعفاي.
- المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

● مصلحة التبليغات والأمر بالصرف، وتكلف ب:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.

5. مصلحة الاستقبال والإعلام :

تختص مصلحة الاستقبال والإعلام بتنظيم استقبالا لمكلفين بالضريبة واعلامهم ونشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب، تحت سلطة رئيس المركز.

6. مصلحة الاعلام الآلي والوسائل :

تكلف مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، على وجه الخصوص، بما يأتي:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات والإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.) المديرية العامة للضرائب، (2014)

المطلب الثالث: المهام المخولة لمركز الضرائب عين تموشنت

تم تحديد صلاحيات ومهام مركز الضرائب في المرسوم التنفيذي 06-327 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وتحديد صلاحياتها وتمثلت فيما يلي:

1. في مجال الوعاء:

- مسك وتسيير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة بعنوان الأرباح المهنية.

2. في مجال التحصيل:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والتحصيل واستخراج النقود.
- ضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم .

3. في مجال الرقابة:

- البحث وجمع استغلال المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات.
- اعداد وانجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

4. في مجال المنازعات:

- دراسة ومعالجة الشكاوى.
- متابعة المنازعات الادارية والقضائية.
- استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة.

5. في مجال الاستقبال والإعلام:

- ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية.
- تنظيم وتسيير المواعيد.
- نشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.(المرسوم التنفيذي وزارة

(المالية)

المبحث الثاني: تحليل البيانات الإحصائية للاستبيان

بعد استعراض الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، لاسيما ما يرتبط برقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، يأتي هذا المبحث ليخصص للإطار المنهجي للدراسة التطبيقية. حيث سيتم التطرق إلى المنهج المعتمد في البحث، وتحديد أدوات جمع البيانات المناسبة، مع عرض أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل المعطيات، إضافة إلى توضيح كيفية اختيار عينة الدراسة بما يخدم أهداف البحث ويعزز دقة نتائجه.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

نسعى من خلال هذا المطلب إلى توضيح المنهج المعتمد في إنجاز الدراسة التطبيقية، مع تحديد مختلف متغيراتها الأساسية، بما يسمح بالانتقال من الجانب النظري إلى المعالجة الميدانية للموضوع.

1. منهج الدراسة

يعرف المنهج بأنه مجموعة من الخطوات والإجراءات العلمية المترابطة التي يتبعها الباحث بصورة منظمة لدراسة ظاهرة معينة والوصول إلى نتائج تحقق أهداف البحث. وانطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة المتمثل في رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، وبناءً على إشكالية البحث والفرضيات المطروحة، تم الاعتماد على منهج يقوم على دراسة الظاهرة من خلال وصف مختلف أبعادها وجمع البيانات المتعلقة بها، ثم تنظيمها وتحليلها وتفسيرها وفق أسس علمية. ويهدف هذا المنهج إلى توفير معلومات ومعطيات دقيقة حول واقع رقمنة الإدارة الجبائية وانعكاساتها على التحصيل الضريبي، بما يسمح بفهم جوانب الموضوع وتحديد دلالاته واستخلاص النتائج المناسبة التي تجيب عن تساؤلات الدراسة.

2. متغيرات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي تسهم في تحليل العلاقة محل البحث، حيث تم تقسيمها إلى:

- متغير مستقل يتمثل في رقمنة الإدارة الجبائية.

- متغير تابع يتمثل في التحصيل الضريبي.

إضافة إلى بعض المتغيرات الفرعية التي تساعد في توضيح أبعاد هذه العلاقة بشكل أدق.

المطلب الثاني: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبائية

اعتمدنا في هذه الدراسة التطبيقية على مجموعة من الأدوات المنهجية لجمع البيانات والمعطيات، وفي مقدمتها أداة الاستبيان التي تعد من أكثر الأدوات استخداما في البحوث ذات الطابع الكمي. وقد تم إعداد هذا الاستبيان بالاستناد إلى الخلفية النظرية للدراسة، إلى جانب الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، وذلك بهدف بناء أداة قياس دقيقة تعكس أبعاد الظاهرة المدروسة.

ويقصد بالاستبيان مجموعة من الأسئلة المنظمة وفق أسس علمية ومنهجية، توجه إلى عينة من المستجوبين من أجل جمع بيانات تساعد في اختبار الفرضيات والإجابة عن إشكالية البحث مع التأكيد على الالتزام بسرية الإجابات والتعهد بعدم استخدامها بأية صورة ضد الفرد المجيب. كما يتيح استخدامه إمكانية قياس الاتجاهات والآراء وتحليل العلاقات بين المتغيرات، فضلا عن تعزيز صدق النتائج من خلال تنوع المؤشرات المعتمدة. وقد تم تصميم الاستبيان في هذه الدراسة وفق خطوات منهجية كالتالي:

1. مرحلة الإعداد

حيث قسم الاستبيان إلى ثلاثة محاور رئيسية، يندرج تحت كل محور مجموعة من الأسئلة المرتبطة بموضوع الدراسة. كما تم اعتماد مقياس "ليكرت" الثلاثي وهو أداة بحثية تستخدم لقياس إجابات المستجوبين، والذي يتدرج من "موافق"، "محايد" و "غير موافق"، بما يضمن دقة أكبر في تحليل الاتجاهات. وتوزعت محاور الاستبيان كما يلي:

- **البيانات الشخصية:** (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة، الخبرة المهنية)، والهدف من إدراجها معرفة مكانة المستجوب في المؤسسة.
- **المحور الأول:** رقمنة الإدارة الجبائية في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت، ويركز على مستوى تطبيق الرقمنة داخل المؤسسة.
- **المحور الثاني:** عملية التحصيل الضريبي في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت، ويتناول تقييم أداء التحصيل داخل مركز الضرائب محل الدراسة.

2. تحكيم أسئلة الاستبيان

تم التحقق من مدى صلاحية الاستبيان من خلال عرضه في البداية على المشرف، قبل إحالته إلى مجموعة من الأساتذة المختصين في المنهجية والإحصاء وكذا في مجال تخصص الدراسة، وذلك بهدف تقييم محتواه بشكل علمي. وقد شمل هذا التحكيم مراجعة شاملة لمختلف جوانب الاستبيان، من حيث مدى ملائمة محاوره لأهداف البحث، وانسجام العبارات مع كل محور، إضافة إلى سلامتها من الناحية اللغوية والنحوية والعلمية. وبناءً على الملاحظات المقدمة من قبل لجنة التحكيم، تم إدخال مجموعة من التعديلات لتحسين جودة الأداة، حيث تم حذف بعض الأسئلة غير الضرورية، كما أعيدت صياغة عدد من الأسئلة بهدف توضيحها وتنظيمها بشكل أفضل، إلى جانب حذف بعض الأسئلة التي اتسمت بالتعقيد أو الغموض، أو التي يصعب على المستجوبين فهمها، مما ساهم في جعل الاستبيان أكثر دقة ووضوحاً. بعد الانتهاء من هذه المرحلة، تم تحديد متغيرات الدراسة من خلال العبارات المعتمدة في الاستبيان، كما هو موضح في الجدول الموالي، الذي يبين توزيع العبارات على كل متغير من متغيرات الدراسة.

جدول رقم (01/02): تركيبة الاستبيان حسب متغيرات الدراسة وعدد عباراتها

صفة المتغير	المتغيرات الرئيسية	عدد العبارات	أرقامها
تعرفني	البيانات الشخصية	05	01 إلى 05
المتغير المستقل	رقمنة الإدارة الجبائية في مركز الضرائب عين تموشنت	16	01 إلى 16
المتغير التابع	عملية التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت	14	17 إلى 30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على استبيان الدراسة

3. قياس الاتجاهات والمستويات

لأجل تحليل أثر رقمنة الإدارة الجبائية على مستوى التحصيل الضريبي، كان لابد من قياس اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الاستبيان الموجهة لهم، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي الذي يعد الأنسب لمثل هذه الدراسات، وقد كانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة بالمقاييس التالية: (موافق، محايد، غير موافق)، ويقابلها على الترتيب الأوزان التالية: 3، 1، 2 وهي موضحة في الجدول الموالي كالاتي:

الجدول رقم (02/02): أوزان خيارات الإجابة وفق مقياس ليكرت الثلاثي

المقياس	الأوزان	الأوزان للعبارات العكسية
موافق	3	1
محايد	2	2
غير موافق	1	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على استبيان الدراسة

وبالاستناد إلى الأوزان الموضحة في الجدول رقم (02/02) حيث تم تصنيف استجابات أفراد عينة الدراسة وفقا للمتوسطات الحسابية إلى فئات تبعا لمقياس ليكرت الثلاثي الذي بنيت عليه أداة الدراسة على النحو التالي: حيث تم حساب المدى (لتحديد طول الفئة) = [أعلى درجة (موافق) - أدنى درجة (غير موافق)] / عدد المستويات، حيث يساوي $2 = 1 - 3$ ، ثم يتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات (الخيارات)، إذن $0.66 = 3 / 2$.

فتكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي المرجح هي: من 1 إلى 1.66، وهكذا بالنسبة لبقية قيم المتوسطات الحسابية حتى الوصول إلى أعلى قيمة في المقياس وهي العدد ثلاثة. والجدول التالي يبين طريقة تفسير قيم المتوسطات الحسابية المرجحة كما يلي:

الجدول رقم (03/02): المتوسطات الحسابية المرجحة للعبارات والاتجاه الموافق لها

الاتجاه	فئة المتوسط الحسابي المرجح
غير موافق	$1 - 1.66$
محايد	$1.66 - 2.33$
موافق	$2.33 - 3$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على استبيان الدراسة

من خلال الجدول رقم (03/02) يمكننا تحديد الاتجاه العام نحو كل عبارة من عبارات أداة الدراسة، والذي يكون وفق الآلية التالية:

- إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة يتراوح ما بين $1 - 1.66$ فهذا يعني أن الاتجاه العام هو غير موافق.
- إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة يتراوح ما بين $1.66 - 2.33$ فهذا يعني أن الاتجاه العام هو محايد.
- إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة يتراوح ما بين $2.33 - 3$ فهذا يعني أن الاتجاه العام هو موافق.

أما فيما يخص التقدير لمستوى كل متغير، فإن الأمر يتطلب مقياس يحدد درجة توافره وتحققه، ولذا تعتمد أغلب الدراسات والبحوث على المقياس الثلاثي الذي يشمل ثلاثة مستويات للتصنيف وهي: درجة منخفضة، درجة متوسطة، درجة عالية .

ولتحديد تصنيف المستويات لإجابات أفراد عينة الدراسة استخدمنا المعادلة الآتية:

طول الفئة = الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل / عدد المستويات

طول الفئة = $(3-1)/3 = 0.66$ ، ثم تضيف هذه القيمة إلى أقل قيمة في الأوزان حتى نصل إلى أكبر وزن في المقياس وهو ثلاثة، والنتائج موضحة في الجدول الموالي كالتالي:

الجدول رقم 04/02: (المتوسطات المرجحة للأبعاد والمتغيرات ومستويات الموافقة

المتوسط المرجح	المستوى
[1.66-1]	مستوى منخفض
[2.33-1.66]	مستوى متوسط
[3 - 2.33]	مستوى مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على استبيان الدراسة

من خلال الجدول رقم 04/02 (يمكن أن نحدد مستوى توافر الأبعاد والمتغيرات في هذه الدراسة وفق الآلية التالية:

- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للبعد أو المتغير يتراوح ما بين [1.66 - 1] فهذا يعني المستوى العام يميل لأن يكون: درجة منخفضة؛
- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للبعد أو المتغير يتراوح ما بين [2.33 - 1.66] فهذا يعني المستوى العام يميل لأن يكون: درجة متوسطة؛
- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للبعد أو المتغير يتراوح ما بين [3-2.33] فهذا يعني المستوى العام يميل لأن يكون: درجة مرتفعة.

المطلب الثالث: أداة الدراسة

اعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية لغرض معالجة وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة، ومن ثمة تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها واستخلاص النتائج وطرح بعض المقترحات والتوصيات الملائمة لنتائج وموضوع الدراسة، وقد استخدمنا لذلك برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package for social science)، الإصدار 23 والذي يرمز له باختصار (SPSS V)27، وهذه الأساليب الإحصائية سنتطرق إليها مع سرد مفهومها بشكل مختصر في الفقرة الموالية.

1. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة ومفاهيمها

تم استخدام أساليب إحصائية تتلاءم مع أهداف هذه الدراسة، ومن بين الأساليب الإحصائية المستخدمة نجد مايلي:

1.1. مقاييس الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مجتمع الدراسة اعتمادا على التكرارات والنسب

المئوية، بالإضافة إلى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة طبيعة اتجاهات أفراد عينة الدراسة.

- التكرارات والنسب المئوية: وذلك بهدف معرفة الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، بالإضافة لمعرفة المستويات المختلفة للإجابة على عبارات مقياس الدراسة.

- المتوسط الحسابي: وهو متوسط مجموعة من القيم المدروسة على عددها، وذلك لغرض التعرف على متوسط إجابات الباحثين حول الاستبيان وتحديد الاتجاه من خلال الأوزان، وتستطيع من خلال المتوسط الحسابي تحديد الوزن المئوي من أجل تحديد الأهمية النسبية حول العبارة التي تم الإجابة عليها، وكذلك يساعد في ترتيب العبارات وفق أعلى قيمة له.

- الانحراف المعياري: من أجل معرفة مدى انحراف إجابات عينة الدراسة اتجاه كل عبارة أو بعد أو متغير، ويوضح التشتت في إجابات عينة الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات حول متوسطها الحسابي وعدم تشتتها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية، كما أن هي ستعانه في ترتيب العبارات في حالة تساوي المتوسط الحسابي لصالح الأقل تشتتا.

- معامل ألفاكرونباخ: يستعمل من أجل تقدير ثبات الدراسة حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب من الواحد الصحيح كلما كان ثبات الدراسة أكبر، والقاعدة العامة لمعامل ألفاكرونباخ كالتالي (سيكاران، 1998)

- إذا كان معامل الفاكرونباخ أقل من (0.6) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ضعيف الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في بناء الدراسة.

- إذا كان معامل ألفاكرونباخ يتراوح بين (0.6 - 0.7) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول.

- إذا كان معامل ألفاكرونباخ يتراوح بين (0.7 - 0.8) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات جيد.

- إذا كان معامل ألفاكرونباخ أكبر من (0.8) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز.

1.2. مقاييس الإحصاء الاستدلالي: سنستخدم عدة مقاييس للإحصاء الاستدلالي منها:

- معامل الارتباط لبيرسون (R): وذلك لقياس العلاقات الارتباطية بين العبارات والأبعاد والمتغيرات من أجل قياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة،

- معامل التحديد (R^2): معامل التحديد R^2 يقيس ويشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y_i ، والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل X_i فهي نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فهو إذن مقياس للقدرة التفسيرية للنموذج أي يختبر جودة التوفيق والارتباط، وكلما كانت النسبة كبيرة كلما كان التأثير أكبر، والنسبة المتبقية تؤول لمتغيرات أخرى خارج إطار الدراسة ومن بينها الخطأ العشوائي، نذكر أن الفرق الجوهرى بين معامل التحديد ومعامل الارتباط يكمن في السببية حيث يقيس معامل الارتباط العلاقة بين متغيرين بغض النظر عن الدور الذي يلعبه كل متغير، أما معامل التحديد فيقيس أيضا الارتباط ولكن يأخذ بعين الاعتبار السببية حيث أن المتغير X_i هو الذي يشرح الظاهرة Y_i (شيخى، 2012، صفحة 19)، لذلك سنعتمد على R^2 في تحليلنا.

- اختبار معامل الالتواء ومعامل التفلطح: لغرض معرفة ما إذا كانت البيانات المستخدمة للدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

- تحليل الانحدار الخطي البسيط: يستخدم لقياس أثر متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد.

2. مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في موظفي قطاع الضرائب بمركز الضرائب لعين تموشنت والذي تم اختياره بسبب افتتاحه قبل المراكز الجوارية للضرائب ويتمتع بموظفيه بالخبرة الطويلة في مجال ممارسة أساليب العصرية التي تم استحداثها بإدارة الضرائب وفق متطلبات الإصلاح التي تعهدت بها الدولة الجزائرية بغية مواكبة التطورات العالمية في مجال العصرية والتحول الرقمي.

كما قمنا باختيار عينة عشوائية من موظفي مركز الضرائب لعين تموشنت والذي تم افتتاحه في 2 ماي 2013 ويضم 64 موظف، ولقد تم توزيع 54 استمارة والجدول التالي يظهر نسبة استرجاع الاستمارات ومدى صلاحيتها للتحليل، كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (02/05): (يوضح وضعية استبيانات الدراسة ونسبة المسترجع منها)

الاستبيانات	العدد	النسبة مقارنة بالعدد الكلي للاستبيانات الموزعة	النسبة مقارنة بالاستبيانات المسترجعة
العدد الكلي للاستبيانات الموزعة	54	100%	-----
الاستبيانات المسترجعة الكلية	50	92.59%	100%
الاستبيانات غير المسترجعة	4	7.4%	-----
الاستبيانات المستبعدة	0	0%	0%
الاستبيانات القابلة للتحليل	50	92.59%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق معطيات الدراسة الميدانية

3. صدق وثبات أداة الدراسة

قبل التطرق لدراسة وتحليل تساؤلات وفرضيات الدراسة، يتوجب علينا التأكد من أن البيانات المحصل عليها تتميز بصدق وثبات أداة الدراسة.

من أجل التأكد أن الاستبيان يقيس ما أعد من أجله، تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ، وأما عن صدق الاستبيان يتمثل في معامل الصدق الذي هو عبارة عن الجذر التربيعي لقيمة ألفا كرونباخ وبالتالي يقدر ب (0.931)، والذي يقترب من العدد واحد وهذا ما يدل على صدق الاستبيان، والجدول التالي يوضح معامل الثبات والصدق لمحاو الدراسة.

جدول رقم (06/02): معامل الثبات ألفا كرونباخ وصدق الاستبيان

محاوور الاستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	صدق الاستبيان
المحور الأول	16 عبارة	0.840	0.916
المحور الثاني	14 عبارة	0.682	0.825
المجموع	30 عبارة	0.868	0.931

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج SPSS، يظهر أن معامل الثبات "ألفا كرونباخ" قد بلغ **0.868** لمقياس يتكون من 30 عبارة وهذا يشير إلى مائي:

- إن معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) هو مؤشر يستخدم لقياس الاتساق الداخلي (Internal Consistency) لأداة القياس أو الاستبانة، أي مدى ترابط العبارات فيما بينها.
- القيمة النظرية تتراوح بين 0 و 1، وكلما اقتربت القيمة من 1، دل ذلك على مستوى أعلى من الثبات والاتساق بين العبارات، وتعد القيمة **0.868** مقبولة إحصائياً، وتقع ضمن الفئة التي يمكن وصفها بأنها تشير إلى ثبات جيد.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن المقياس المستخدم في الدراسة يحتوي على درجة جيدة من الاتساق الداخلي، مما يتيح الاعتماد عليه في استنباط النتائج وتحليلها بثقة معتدلة.

المبحث الثالث: دراسة أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي

سنقوم في هذا المبحث بعرض وتحليل محاور الاستبيان ومختلف النتائج المتحصل عليها، من خلال معالجة البيانات التي تم التحصيل عليها، وكذلك تحليلها للوصول إلى الأهداف المرجوة، مع اختبار صحة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية الخاصة بالمستجوبين

1. توصيف عينة الدراسة وفقا للجنس

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقا للجنس،

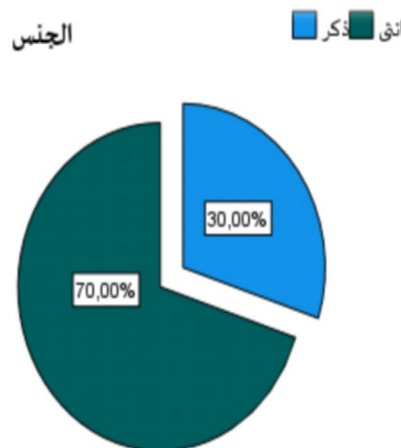
جدول رقم (02/07): توزيع العينة حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
30%	15	ذكر
70%	35	أنثى
100%	50	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

ويمكن توضيح التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للجنس، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02/02): توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

يعكس هذا الجدول والشكل التوزيع الديموغرافي للعينة وفقا لمتغير الجنس، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

تشير البيانات إلى أن الإناث يمثلن النسبة الأكبر في العينة، حيث بلغ عددهن 35 مفردة من أصل 50، أي ما يعادل 70%، بينما شكل الذكور 30% فقط من العينة، بعدد إجمالي بلغ 15 مفردة.

2. توصيف عينة الدراسة وفقا لفئات العمر

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقا للعمر،

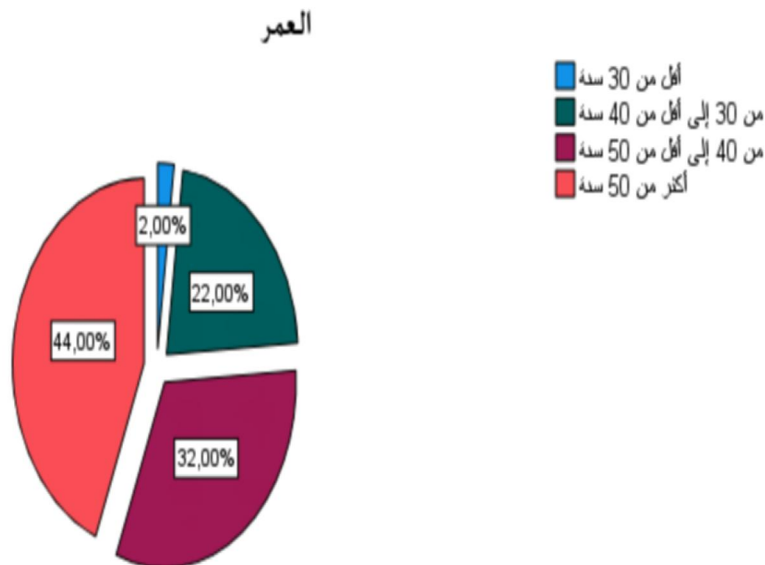
الجدول رقم (08/02): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

النسبة المئوية (%)	التكرار (Fréquence)	الفئة العمرية
2.0	1	أقل من 30 سنة
22.0	11	من 30 إلى أقل من 40 سنة
32.0	16	من 40 إلى أقل من 50 سنة
44.0	22	أكثر من 50 سنة
100.0	50	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

ويمكن توضيح التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للعمر، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03/02): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

من خلال المعطيات المعروضة، نلاحظ ما يلي: غلبت الفئة العمرية "أكثر من 50 سنة" حيث تمثل النسبة الأكبر من العينة بنسبة 44%، وهو ما يشير إلى أن ما يقارب نصف موظفي مركز الضرائب بعين تموشنت ينتمون إلى فئة عمرية متقدمة نسبياً، ما قد يفسر بخبرة مهنية طويلة داخل الإدارة الجبائية.

والفئة العمرية "من 40 إلى أقل من 50 سنة" تمثل 32% من العينة، مما يدل على وجود قاعدة مهنية نشطة قد تشكل العمود الفقري في العمليات اليومية، حيث تمتلك هذه الفئة مزيجاً من الخبرة والديناميكية.

والفئة "من 30 إلى أقل من 40 سنة" تمثل 22% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بباقي الفئات، أما فئة الأقل من 30 سنة تمثل 2% وهي نسبة شبه معدومة، ما قد يعكس قلة توظيف الشباب أو محدودية إحلال وتجديد الأطر الإدارية، وهو مؤشر يستدعي الانتباه في إطار السياسات المستقبلية للتوظيف وتجديد الطاقات داخل الإدارة.

تشير هذه البيانات إلى أن الإدارة الجبائية في عين تموشنت تعتمد بدرجة كبيرة على فئات عمرية ذات خبرة مهنية طويلة، وهو ما يعد إيجاباً من حيث الكفاءة، لكنه قد يطرح تحديات مستقبلية تتعلق بتجديد الموارد البشرية وضمان استمرارية الأداء الفعال في ظل تغيرات التكنولوجيا المتسارعة الناتجة عن عصرنة الإدارة.

3. توصيف عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

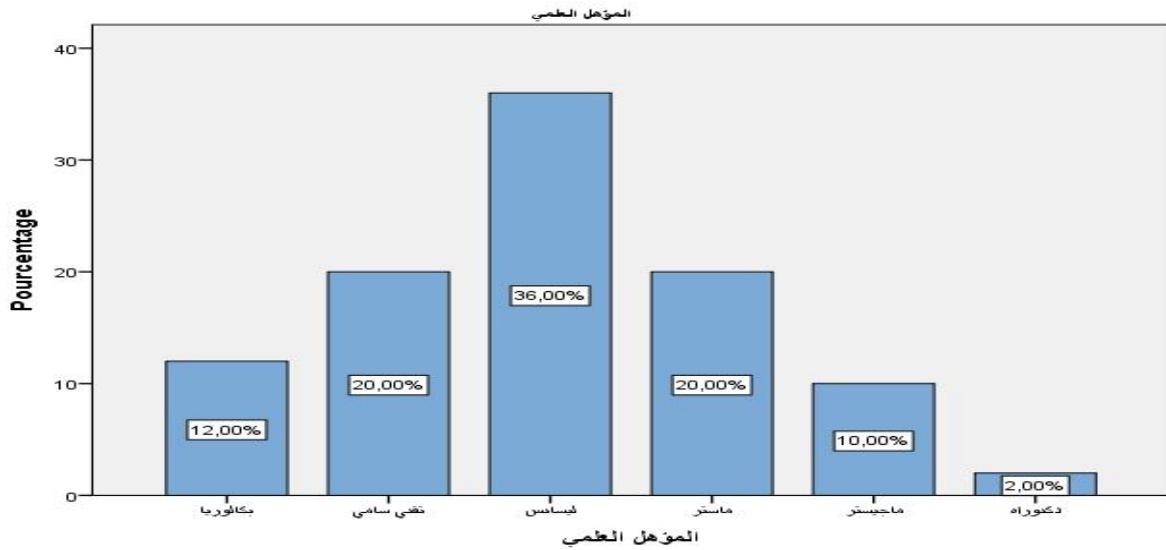
جدول رقم 09/02: (توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي)

العدد	التكرار (Fréquence)	النسبة المئوية (%)
بكالوريا	6	12
تقني سامي	10	20
ليسانس	18	36
ماستر	10	20
ماجستير	5	10
دكتوراه	1	2
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

ويمكن توضيح التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04/02): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

من خلال ما يظهر في الجدول والشكل نلاحظ هيمنة المستوى الجامعي (ليسانس) بحيث تمثل فئة الحاصلين على شهادة الليسانس النسبة الأكبر من العينة بـ 36%، وهو ما يدل على أن السواد الأعظم من العاملين في مركز الضرائب بعين تموشنت يتمتعون بتكوين أكاديمي في المستوى الأول من التعليم العالي، مما يعزز من كفاءتهم في تنفيذ المهام الإدارية والتقنية ذات الطابع الجبائي.

وفئة الحاصلين على شهادة ماستر وتقني سامي تمثل 20% من إجمالي العينة، ما يشير إلى وجود قاعدة معرفية متقدمة داخل المركز، يمكن أن تساهم في تطوير أساليب العمل وتحسين الأداء الوظيفي خاصة في إطار التحول نحو عصنة الإدارة الجبائية.

وفئة الحاصلين على شهادة ماجستير تمثل 10% ودكتوراه 2% من إجمالي العينة، ما يشير إلى وجود قاعدة معرفية متقدمة داخل المركز، يمكن أن تساهم في تطوير أساليب العمل وتحسين الأداء الوظيفي خاصة في إطار التحول نحو عصنة الإدارة الجبائية.

وفئة بكالوريا تمثل فقط 12% من العينة، وهو أمر إيجابي نسبيا بالنظر إلى متطلبات العصنة والرقمنة، التي تفترض وجود كفاءات ذات تأهيل أكاديمي متوسط إلى عال، لكن وجود هذه الفئة أيضا قد يشير إلى تباين في المهام الموكلة، وربما وجود عاملين ذوي مهام إدارية بسيطة أو دعم تقني.

تعكس هذه البيانات تركيبة بشرية متعلمة بدرجة معتبرة داخل الإدارة الجبائية بعين تموشنت، مما يعزز من قابلية التأقلم مع سياسات العصرية والتحول الرقمي، كما أن النسبة المرتفعة من حملة الليسانس والتقني السامي والماستر تظهر اهتماما واضحا بالتوظيف القائم على الكفاءة الأكاديمية.

4. توصيف عينة الدراسة وفق الخبرة المهنية

يوضح الجدول التالي توزيع افراد العينة وفق الخبرة المهنية،

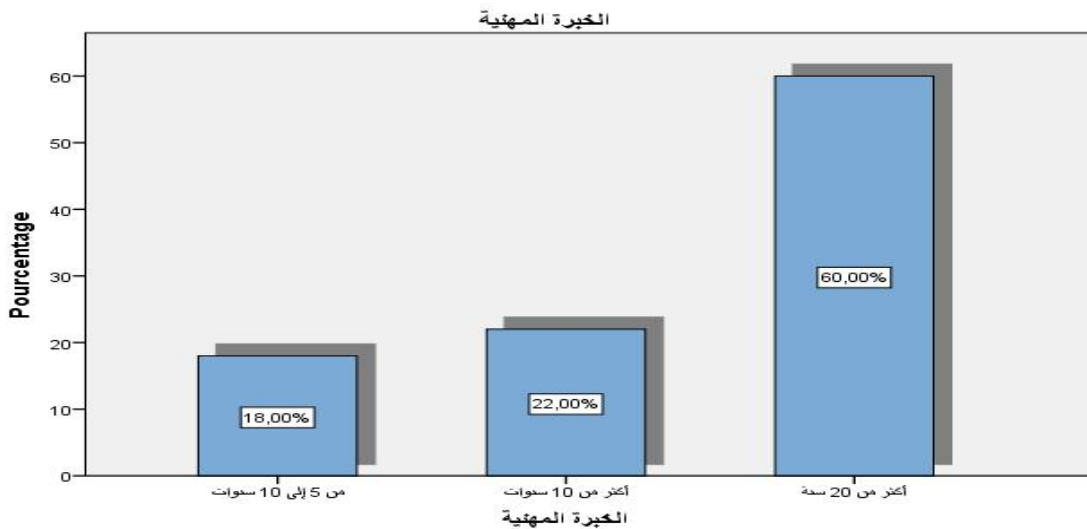
الجدول رقم (10/02): توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
18%	9	من 5 إلى 10 سنوات
22%	11	أكثر من 10 سنوات
60%	30	أكثر من 20 سنة
100.0%	50	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

ويمكن توضيح التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للخبرة المهنية، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05/02): توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

في هذا الجدول والشكل، تم تحليل المتغير المتعلق بالخبرة المهنية للمشاركين في الدراسة، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث فئات زمنية.

الغالبية العظمى من أفراد العينة يمتلكون أكثر من 20 سنة من الخبرة المهنية، ما يمثل 60% من العينة. وهذه النسبة المرتفعة تشير إلى أن العينة تعتمد بدرجة كبيرة على أفراد ذوي خبرة طويلة. الفئتان التالية، أي أكثر من 10 سنوات، تمثل 22%، بما يعادل 11 مشاركين في كل فئة. أما الفئة التي تمتلك من 5 إلى 10 سنوات من الخبرة، فقد شكلت نسبة ضئيلة لا تتجاوز 18% مشارك.

5. توصيف عينة الدراسة وفق الرتبة

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفق الرتبة،

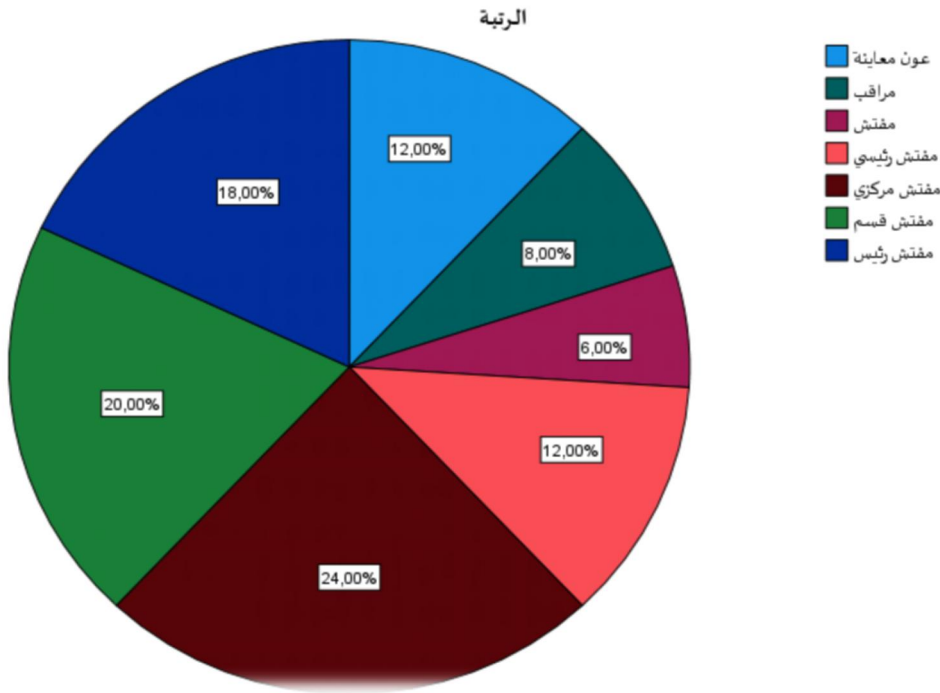
الجدول رقم (11/02): توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الوظيفية

الرتبة الوظيفية	التكرار (Fréquence)	النسبة المئوية (%)
عون معاينة	6	12.0
مراقب	4	8.0
مفتش	3	6.0
مفتش رئيسي	6	12.0
مفتش مركزي	12	24.0
مفتش قسم	10	20.0
مفتش رئيس	9	18.0
المجموع	50	100.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

ويمكن توضيح التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقاً للرتبة، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06/02): توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الوظيفية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

توضح الدراسة للرتب الوظيفية للعاملين كالتالي: مفتش مركزي بأعلى نسبة (24%)، يليها مفتش قسم بنسبة (20%)، ومفتش رئيس بنسبة (18%)، ومفتش رئيسي وعون معاينة بنفس النسبة (12%)، ومراقب بنسبة (8%)، وفي الأخير المفتش بنسبة (6%).

المطلب الثاني: تشخيص واقع متغيرات الدراسة

سوف نقوم باختبار الفرضيات التي سبق طرحها في الاستبيان الذي تم توزيعه على موظفي مركز الضرائب عين تموشنت وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المتوفرة في برنامج SPSS وذلك بالاعتماد على حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعناصر رقمنة الإدارة الجبائية وهو المتغير المستقل، وكذلك التحصيل الضريبي وهو المتغير التابع.

كما قمنا بتحديد نسبة أهمية العبارات والأبعاد وذلك بغية مدى الموافقة لأفراد عينة الدراسة على العبارات التي تم الإجابة عنها، من خلال حسابها بالطريقة التالية:

$$\text{الوزن المئوي} = (\text{الوسط الحسابي المرحح} / \text{الدرجة القصوى}) \times 100 = \text{الأهمية النسبية للإجابة}$$

1.

تحليل وتفسير أبعاد المتغير المستقل

للإجابة عن التساؤل الأول للدراسة والذي مفاده: "هل يوجد تطبيق للرقمنة في الإدارة الجبائية لمركز الضرائب عين تموشنت؟"

وقصد الإحاطة بتفاصيل هذا التساؤل ولغرض تحليل وتفسير النتائج تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات حسب متوسطاتها الحسابية الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة على بعد المتغير المستقل "رقمنة الإدارة الجبائية". وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12/02): (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي لعينة الدراسة حول المتغير المستقل "رقمنة الادارة الجبائية")

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(%)	الترتيب	المستوى
1	المنصات الإلكترونية التابعة للمديرية العامة للضرائب (مثل جبايتك، مساهمتك، طابعكم) مصممة بطريقة تقنية فعالة وسهلة الاستخدام.	2.58	0.641	86	5	درجة مرتفعة
2	تساهم الرقمنة في تسهيل عملية إحصاء وتحديد المكلفين بالضريبة بدقة أكبر.	2.66	0.557	88	3	درجة مرتفعة
3	يحرص مركز الضرائب على تنظيم دورات تكوينية مستمرة للموظفين في مجال استخدام الأنظمة الرقمية.	2.46	0.813	82	8	درجة مرتفعة
4	يعد نقص التكوين والتوعية الرقمية لدى الموظفين عائقا أمام التطبيق الفعال للرقمنة.	2.58	0.758	86	5	درجة مرتفعة
5	يشعر الموظفون بالرضا تجاه استخدام الأنظمة الإلكترونية في المعاملات الجبائية.	2.06	0.842	68.66	12	درجة متوسطة
6	تساهم الرقمنة في تحسين مهارات الموظفين ورفع كفاءتهم المهنية.	2.40	0.808	80	10	درجة مرتفعة
7	ساهمت الرقمنة في تمكين الإدارة الجبائية من الحصول على معلومات دقيقة وشاملة حول المكلفين.	2.42	0.810	80.66	9	درجة مرتفعة
8	تعزز الرقمنة مستوى الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية.	2.34	0.772	78	11	درجة مرتفعة
9	تساهم الرقمنة في تعزيز شفافية المعلومات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.	2.52	0.677	84	7	درجة مرتفعة
10	تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من الفساد المالي والإداري.	2.46	0.734	82	8	درجة مرتفعة
11	يتجه الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية نحو التكيف مع متطلبات الرقمنة كاعتماد الأرشفة الإلكترونية.	2.60	0.606	86.66	4	درجة مرتفعة
12	تساهم الرقمنة في تقليل الازدواجية والتكرار في العمل الإداري من	2.60	0.670	86.66	4	درجة مرتفعة

					خلال توحيد قواعد البيانات.	
13	تضمن المنصات الرقمية (مثل جبايتك) حماية وسرية بيانات المكلفين بالضريبة.	2.54	0.705	84.66	6	درجة مرتفعة
14	يساهم استخدام الأنظمة الرقمية (جبايتك، مساهمتك، طابعكم) في تحسين التكامل بين مختلف هياكل الإدارة الجبائية.	2.66	0.519	88.66	2	درجة مرتفعة
15	ساهمت الرقمنة في تقليل الوقت والجهد المبذول في معالجة الملفات الجبائية.	2.58	0.758	86	5	درجة مرتفعة
16	سهلت الرقمنة تحميل وتقديم التصريحات الجبائية والوثائق القانونية عن بعد.	2.76	0.476	92	1	درجة مرتفعة
متوسط المرجح لمتغير رقمنة الإدارة الجبائية		2.5138	0.38243	83.79	درجة مرتفعة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

من خلال الجدول رقم (12/02) يظهر أن متغير رقمنة الإدارة الجبائية جاء بمتوسط حسابي قدره (2.5138) وانحراف معياري قدره (0.38243) (وقيمته أقل من الواحد الصحيح، وهو يشير إلى عدم تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا المتغير، والوزن المثوي بلغ (83.79%)، ولما كانت قيمة المتوسط الحسابي ضمن المجال [2.33-3]، مما يعني أن هذا البعد يمارس بمستوى مرتفع من قبل الإدارة الجبائية حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في مركز الضرائب عين تموشنت، مما يدل على أن الإدارة الجبائية تشهد تطورا وعصرنة عالية لكون الأمر يتطلب مواكبة التغيرات باستمرار، حيث أن الإدارة الجبائية تعمل على تحديث مواقعها الإلكترونية بانتظام وبشكل متواصل لتسهيل عمليات التصريح على المكلفين، مما ينعكس بالإيجاب على مستويات عملية التحصيل الضريبي.

وقد جاءت العبارة رقم (5) بمستوى متوسط، والعبارات المتبقية كلها جاءت بمستوى مرتفع وفي الإجمال جاء مستوى ممارسات أسلوب الرقمنة في مركز الضرائب محل الدراسة بمستوى مرتفع.

2. تحليل وتفسير أبعاد المتغير التابع

للإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة والذي مفاده: "ما مستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت؟"

قصد الإحاطة بتفاصيل هذا التساؤل ولغرض تحليل وتفسير النتائج تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب لإجابات مفردات الدراسة على المتغير التابع "التحصيل الضريبي"، وهذا ما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (13/02): (المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي حول المتغير التابع "التحصيل الضريبي")

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الترتيب	المستوى
1	تساهم الحوافز المادية الممنوحة لأعوان الإدارة الجبائية في تحسين مستوى التحصيل الضريبي	1.8200	0.91896	60.66	12	درجة 1
2	يعد نظام تحميل التصريحات والوثائق الجبائية عن بعد أداة فعالة في تعزيز عملية التحصيل الضريبي	2.1600	0.81716	72	11	درجة 2
3	توجد مؤشرات تدل على أن تطوير أنظمة إلكترونية متكاملة داخل الإدارة الجبائية سيساهم في تحسين التحصيل الضريبي	2.5800	0.67279	86	8	درجة 3
4	يساهم الاتصال الإلكتروني السريع والتنسيق الآلي مع المكلفين بالضريبة في توفير معلومات دقيقة تدعم زيادة الحصيلة الضريبية.	2.4200	0.67279	80.66	10	درجة 4
5	تؤدي متابعة عمليات التحصيل باستخدام الأنظمة الرقمية الحديثة إلى تحسين فعالية التحصيل الضريبي	2.5200	0.76238	84	9	درجة 5
6	يساهم التحصيل الإلكتروني في تقليص آجال تسديد الضرائب والحد من الاكتظاظ داخل مركز الضرائب	2.6000	0.69985	86.66	7	درجة 6
7	تعتمد الإدارة الجبائية على قواعد البيانات الرقمية للمكلفين في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي	2.5400	0.73429	84.66	3	درجة 7
8	لاتزال إجراءات التحصيل الضريبي الإلكتروني تواجه بعض الصعوبات من حيث التعقيد، بسبب ضعف وعي المكلفين ونقص التأهيل الرقمي لبعض الموظفين	2.6600	0.62629	88.66	6	درجة 8
9	يعد ضعف تأطير الموارد البشرية داخل مركز الضرائب من العوامل التي تحد من فعالية التحصيل الضريبي	2.7600	0.43142	92	5	درجة 9
10	يساهم تحسين جودة الخدمات الجبائية في ظل الإصلاحات والرقمنة في رفع مستوى التحصيل الضريبي	2.7600	0.55549	92	5	درجة 10
11	يؤدي عدم التزام المكلفين بالضريبة بدفع مستحقاتهم في الآجال القانونية إلى انخفاض الحصيلة الضريبية	2.8800	0.32826	96	3	درجة 11
12	يؤثر ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين بأهمية الضريبة في تمويل نفقات الدولة على مستوى الامتثال الضريبي	2.8400	0.46773	94.66	4	درجة 12
13	يعد التهرب والغش الضريبي من أبرز العوامل التي تساهم في ضعف التحصيل الضريبي	2.9600	0.19795	98.66	2	درجة 13
14	يساهم الالتزام بالتصريح الجبائي في الوقت المحدد من طرف	2.9800	0.14142	99.33	1	درجة 14

المكلفين في تحسين التحصيل الضريبي				
المتوسط المرجح لمتغير التحصيل الضريبي	2.4000	0.46291	80	درجة مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (13/02) أن متغير التحصيل الضريبي جاء بمتوسط حساب قدره (2.4000) وانحراف معياري قدره (0.46291) (وقيمته أقل من الواحد الصحيح، وهو يشير إلى عدم تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا المتغير، والوزن المئوي بلغ (80)، ولما كانت قيمة المتوسط الحسابي تتراوح بين [2.33-3]، هذا يعني أن هذا المتغير يتم بمستوى مرتفع في مركز الضرائب عين تموشنت حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، مما يدل على أن مستوى التحصيل الضريبي بلغ مستويات مرتفعة.

وقد جاءت العبارتين رقم 1 و 2) بمستوى متوسط، والعبارات المتبقية كلها جاءت بمستوى مرتفع وفي الإجمال جاء مستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب محل الدراسة بمستوى مرتفع.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج واختبار فرضيات للدراسة

من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى إليها الباحث العلمي، التأكد من مدى صحة الفرضيات التي اعتمدها، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على فرضية أساسية سنقوم باختبارها للتأكد من صحتها أو عدم صحتها.

لاختبار الفرضيات سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، لفحص فرضيات الدراسة واعتبر مستوى الدلالة عند ($P < 0.05$).

لابد في البداية من اختبار مدى ملائمة البيانات لتحليل الانحدار الخطي البسيط، من خلال تحقيق مجموعة من الافتراضات والمتمثلة في أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيم معامل الالتواء والتفلطح محصورة على التوالي بين:

$[-1.96, +1.96]$ ؛ $[-2.58, +2.58]$ ، (HairJR, Black, Babin, & Anderson, 2010, p. 72)

ويبين الجدول التالي نتائج التحليل كآآي:

الجدول رقم (14/02): نتائج اختبارات معامل الالتواء والتفلطح

المتغير	معامل الالتواء skewness	معامل التفلطح kurtosis
المستقل: رقمنة الإدارة الجبائية	-0.362	-0.871
التابع: التحصيل الضريبي	0.418	-1.738

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

ويظهر الجدول رقم (14/02) لأجل التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات تم احتساب معامل الالتواء "Skewness" لأبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، محصورة بين:

(-1.96 و+1.96) حيث بلغت قيمه (-0.362) و(0.418)، أما قيم معامل التفلطح محصورة بين (-2.58 و+2.58)، حيث بلغت قيمه لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع على التوالي: [-0.871 و-1.738]، وبالتالي تبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم معامل الالتواء ومعامل التفلطح للمتغيرين جاءت كلها موافقة للشروط المذكورة أعلاه، مما يشير إلى أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي. وعليه سوف نقوم باختبار فرضيات الدراسة المطروحة من خلال الاستعانة بالانحدار الخطي البسيط.

1. أسس اختبار فرضيات الدراسة:

ولإجراء الاختبارات انطلقنا من خيارين أساسيين لكل فرضية هما: فرضية عدمية وفرضية بديلة كما سنعتمد على قاعدة اتخاذ القرار والتي مفادها ما يلي:

إذا كان مستوى الدلالة المعنوية لقيمة (T) المحسوبة أقل أو يساوي (0.05)، أو قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والنتيجة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد المستقل على البعد التابع.

أما إذا كان مستوى الدلالة المعنوية لقيمة (T) المحسوبة أكبر من (0.05)، وقيمة (T) المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية، فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والنتيجة تكون عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للبعد المستقل على البعد التابع.

2. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

سنتطرق للنتائج المتوصل إليها من خلال البرنامج الإحصائي SPSS.V 27 في تحليل استمارات استبيان الدراسة.

- نتائج اختبار الفرضية الأولى:

لاختبار الفرضية الأولى سنقوم بدراسة طبيعة وعلاقة الارتباط بين المتغير المستقل: رقمنة الإدارة الجبائية، والمتغير التابع: التحصيل الضريبي،

تنص الفرضية الأولى للدراسة على ما يلي:

(H₁): توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين رقمنة الإدارة الجبائية ومستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت.

وعليه لنتمكن من القيام بهذا الاختبار قمنا بصياغة فرضيتين إحداهما عدمية والأخرى بديلة كالآتي:

- الفرضية العدمية: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين رقمنة الإدارة الجبائية ومستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت"
- الفرضية البديلة: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين رقمنة الإدارة الجبائية ومستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت".

جدول رقم (15/02): علاقة الارتباط بين رقمنة الإدارة الجبائية ومستوى التحصيل الضريبي بمركز

الضرائب عين تموشنت

Corrélations			
		رقمنة الإدارة الجبائية	التحصيل الضريبي
رقمنة الإدارة الجبائية	Corrélation de Pearson (معامل الارتباط بيرسون)	1	0.592**
	SiG. (bilatérale) (مستوى الدلالة)		0.000
	N	50	50
التحصيل الضريبي	Corrélation de Pearson (معامل الارتباط بيرسون)	0.592**	1

	SiG. (bilatérale) (مستوى الدلالة)	0.000	
	N	50	50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 27

يتضح لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (15/02) (أنعلاقة الارتباط بين رقمنة الإدارة الجبائية ومستوى التحصيل الضريبي بمركز الضرائب عين تموشنت علاقة موجبة أي طردية بمعنى كلما زاد الاهتمام بتطبيق أساليب الرقمنة في إدارة الضرائب انعكس ذلك بالإيجاب على مستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت، وهذا ما يشير إليه معامل الارتباط الذي بلغ 0.592 وبالتالي يمكننا استخلاص ما يلي:

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه: " توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين رقمنة الإدارة الجبائية ومستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت ".

- نتائج اختبار الفرضية الثانية:

لاختبار الفرضية الثانية سنقوم باستخدام تحليل الانحدار البسيط بغية تحديد طبيعة علاقة التأثير بين المتغير المستقل: رقمنة الإدارة الجبائية، والمتغير التابع: التحصيل الضريبي، تنص الفرضية الثانية للدراسة على ما يلي:

(H₁): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لرقمنة الإدارة الجبائية على مستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت.

ولنتمكن من القيام بهذا الاختبار قمنا بصياغة فرضيتين إحداهما عدمية والأخرى بديلة كالآتي:

- الفرضية العدمية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لرقمنة الإدارة الجبائية على مستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت.

- الفرضية البديلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لرقمنة الإدارة الجبائية على مستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت.

كما قمنا باستخدام نتائج تحليل التباين للانحدار (Analyse of variance) للتأكد من صلاحية النموذج، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (16/02): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	3.674	1	3.674	25.836	0.000*
الخطأ	6.826	48	0.142		
المجموع الكلي	10.500	49			
(*) دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05=α) قيمة (F) الجدولة عند مستوى الدلالة (0.05=α) ودرجات حرية (1، 48) = 4.043					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد إلى استمارة الاستبيان ومخرجات SPSS.V 27

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (16/02) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار صلاحية فرضية الدراسة، لأن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (25.836) أكبر من قيمتها الجدولية (4.043) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية (1، 48)، وتؤكد هذه النتيجة أن مستوى دلالة (F) البالغ (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (ألفا=0.05).

وبناء على ثبات صحة النموذج نستطيع اختبار الفرضية كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17/02): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت

المتغير المستقل	الثابت	B	الخطأ المعياري	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط (R)	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
رقمنة الإدارة الجبائية	0.600	0.716	0.37710	0.350	0.592	5.083	0.000*
قيمة (T) الجدولة عند مستوى الدلالة (0.05=α) ودرجات حرية (1، 48) = 1.671							
(*) دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05=α)							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى استمارة الاستبيان ومخرجات SPSS.V 27

تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط الواردة في الجدول رقم (17/02) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت، وذلك لأن مستوى المعنوية قيمته (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$). فقد بلغ معامل الارتباط (R) قيمة (0.592)، وهي قيمة تدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغير المستقل المتمثل في رقمنة الإدارة الجبائية والمتغير التابع المتمثل في التحصيل الضريبي، ما يعني أنه كلما ارتفع مستوى تطبيق الرقمنة تحسن مستوى التحصيل الضريبي.

كما بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.350)، وهو ما يفسر أن رقمنة الإدارة الجبائية تساهم في تفسير حوالي 35% من التغيرات التي تطرأ على التحصيل الضريبي، بينما النسبة المتبقية المقدرة بـ 65% تفسرها عوامل أخرى لم يشملها النموذج المدروس.

أما معامل الانحدار (B) فقد سجل قيمة (0.716)، وهي قيمة موجبة، مما يدل على أن زيادة مستوى رقمنة الإدارة الجبائية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي بمقدار 0.716 وحدة، وهو ما يعكس وجود تأثير إيجابي مباشر بين المتغيرين.

كما بلغت قيمة الثابت (0.600)، ما يشير إلى أن التحصيل الضريبي يحتفظ بقيمة أساسية موجبة حتى في حالة عدم وجود تأثير لرقمنة الإدارة الجبائية، أي أن هناك عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تساهم كذلك في تفسير مستوى التحصيل الضريبي.

وبالنسبة لاختبار المعنوية الإحصائية، فقد بلغت قيمة (T) المحسوبة (5.083)، وهي أكبر من القيمة الجدولية المقدرة بـ (1.671) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجات حرية (48)، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية (sig) بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05، مما يؤكد معنوية النموذج إحصائياً.

وعليه، نستنتج أن هناك أثراً إيجابياً ومعنوياً ذو دلالة إحصائية لرقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت، ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$\text{التحصيل الضريبي} = 0.716 \times \text{رقمنة الإدارة الجبائية} + 0.600$$

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) لرقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت"، وهو أثر إيجابي.

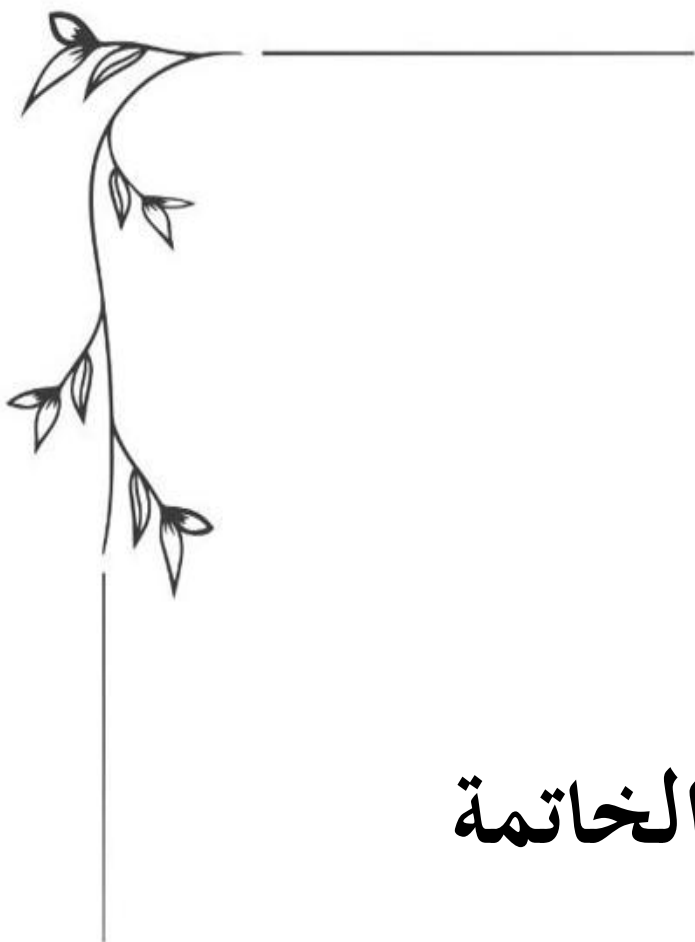
خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية هذا الفصل، تم عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التي أجريت على عينة من موظفي مركز الضرائب عين تموشنت، بهدف اختبار أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي. وقد تم في البداية تقديم وصف إحصائي للخصائص العامة لأفراد العينة، إلى جانب تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المتغير المستقل (رقمنة الإدارة الجبائية) والمتغير التابع (التحصيل الضريبي)، وذلك من خلال الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية، مما ساهم في إبراز مستوى توفر متغيرات الدراسة داخل المؤسسة محل الدراسة.

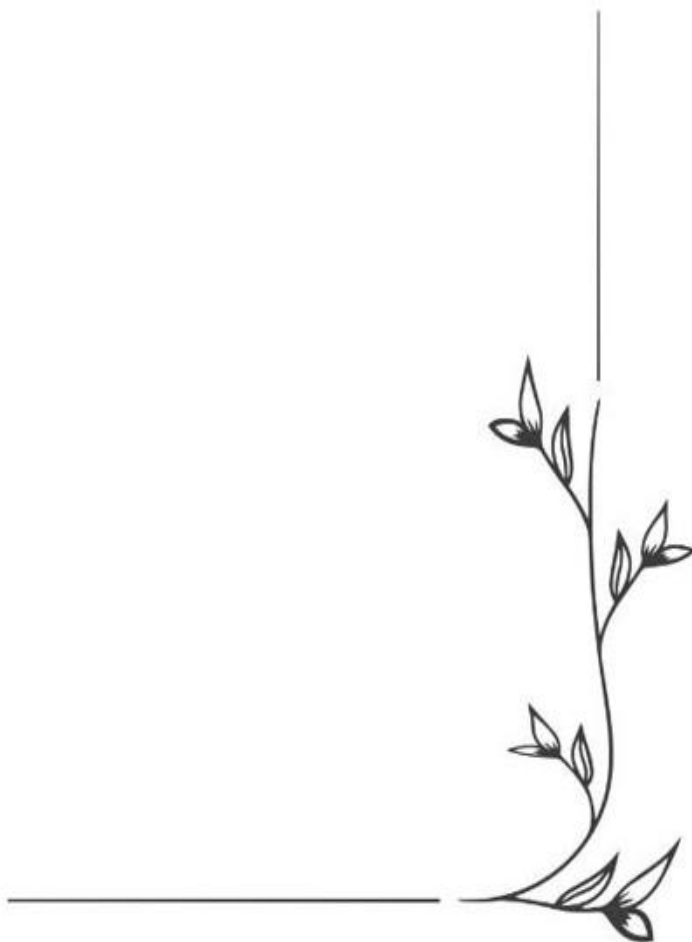
كما تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، فقد تم اختبار الفرضية الأولى باستخدام اختبار معامل التفلطح ومعامل الالتواء لمعرفة ما إن كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، إضافة إلى اختبار معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، في حين أن الفرضية الثانية تم اختبارها بواسطة تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتحقق من صلاحية النموذج الإحصائي، إضافة إلى تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع. وقد أظهرت النتائج:

- وجود علاقة طردية موجبة بين رقمنة الإدارة الجبائية ومستوى التحصيل الضريبي بمركز الضرائب عين تموشنت عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.
- وجود أثر إيجابي ومعنوي ذو دلالة إحصائية لرقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

حيث بينت النتائج أن رقمنة الإدارة الجبائية تفسر نسبة معتبرة من التغيرات الحاصلة في مستوى التحصيل الضريبي، وهو ما يؤكد صحة فرضيات الدراسة ويبرز أهمية التحول الرقمي في تحسين كفاءة الإدارة الجبائية ورفع مستوى الأداء الضريبي داخل مركز الضرائب محل الدراسة.



الخاتمة



الخاتمة

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت رقمنة الإدارة الجبائية من بين أهم الإصلاحات التي تبنتها الدول الحديثة بهدف تطوير منظومتها الضريبية وتحسين مردودها المالي. وقد أظهرت هذه الدراسة، الموسومة بـ "رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي"، أن التحول نحو الإدارة الرقمية لم يعد مجرد خيار إداري، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات العصرية وتحسين الخدمة العمومية. وفي هذا السياق، برزت الإدارة الجبائية باعتبارها من أكثر القطاعات التي تستوجب تبني أدوات الرقمنة، لما لذلك من دور في تبسيط الإجراءات، تسريع المعاملات، وتعزيز فعالية التحصيل الضريبي.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي من خلال دراسة حالة مركز الضرائب عين تموشنت، وذلك بالاعتماد على منهج يجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي. فمن الناحية النظرية تم التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة برقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، مع توضيح العلاقة بينهما. أما من الناحية التطبيقية، فقد تم الاعتماد على استمارة استبيان وجهت إلى عينة من موظفي مركز الضرائب عين تموشنت، وتحليل النتائج باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة عبر برنامج SPSS.V 27.

1. نتائج الدراسة

استخلصت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها:

- ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين وتعزيز التحصيل الضريبي.
- ساعدت الأنظمة الرقمية في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- تعتبر الرقمنة وسيلة فعالة في دعم التحصيل الضريبي من خلال توفير معلومات دقيقة وحديثة حول المكلفين.
- ساهمت الرقمنة في الحد من بعض مظاهر الغش والتهرب الضريبي بفضل تعزيز الرقابة والمتابعة.
- أدى استخدام الخدمات الإلكترونية إلى تقليص الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة بعمليات التحصيل.
- ما تزال فعالية الرقمنة مرتبطة بمدى توفر الوسائل التقنية والتكوين المستمر للموظفين.

2. اختبار صحة الفرضيات

اعتمادا على الدراسة التطبيقية للموضوع، تم التوصل إلى النتائج التالية:

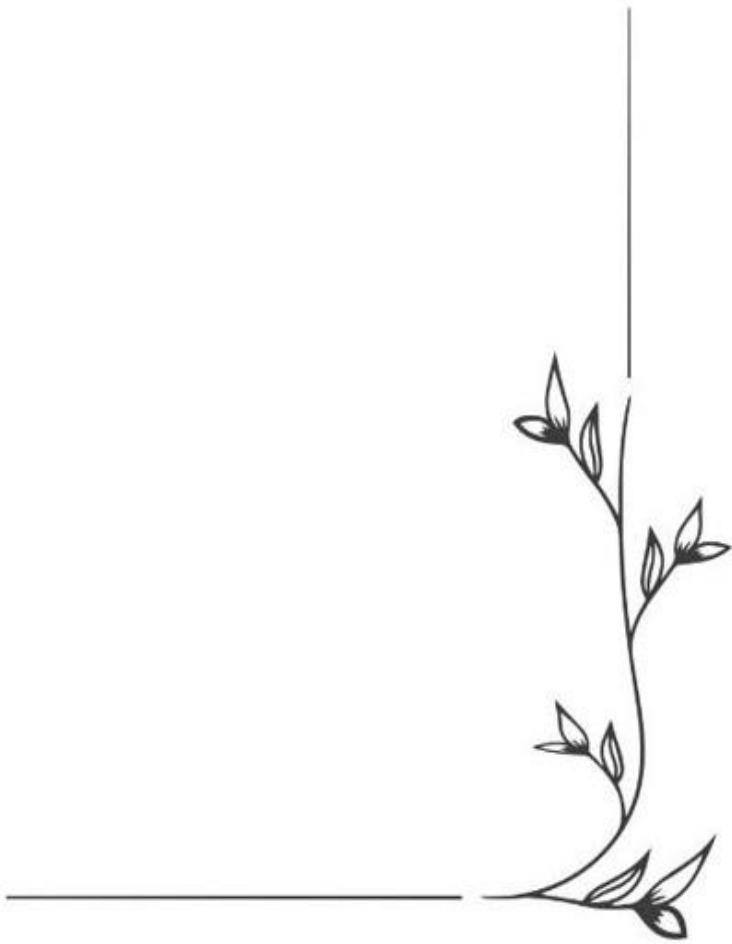
- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت عند مستوى المعنوية $(0.05 \geq \alpha)$ ، وقد تم تأكيد هذه الفرضية.
- الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في مركز الضرائب عين تموشنت عند مستوى المعنوية $(0.05 \geq \alpha)$ ، وقد تم تأكيد هذه الفرضية.

3. التوصيات

- ضرورة تعزيز الاعتماد على الرقمنة وتوسيع تطبيقها داخل مختلف المصالح الجبائية.
- تنظيم دورات تكوينية مستمرة لفائدة موظفي الإدارة الجبائية في مجال الرقمنة.
- تحسين البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال بما يضمن نجاح عملية التحول الرقمي.
- تعميم الخدمات الإلكترونية وتوسيع استخدامها من طرف المكلفين بالضريبة.
- العمل على تطوير أنظمة الحماية والأمن الرقمي للمحافظة على سرية البيانات الجبائية.

4. آفاق الدراسة

- إجراء دراسات مستقبلية تشمل مراكز ضرائب أخرى للمقارنة بين مستويات تطبيق الرقمنة.
- دراسة أثر رقمنة الإدارة الجبائية على الإمتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة.
- التوسع في دراسة استخدام التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي في تطوير الإدارة الجبائية.
- البحث في المعوقات التنظيمية والبشرية التي قد تحد من فعالية الرقمنة داخل الإدارات الجبائية الجزائرية.



قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- سيكاران، أ. (1998). طرق البحث في الإدارة : مدخل بناء المهارات البحثية . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شيخي، م. (2012). طرق الإقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات . الطبعة الأولى . عمان، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع.

المجلات العلمية:

- آمال حداد، و ناصر شرفي. (2022). أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المفتشين والمراقبين الجبائيين. مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، 08 (01).
- حنان حافة، رفيقة حروش، و هشام لبزة. (2019). إنعكاسات حجم الإقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995-2017. مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، 02 (01)،
- حياة برحون. (2024). مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من التحصيل الجبائي - مركز الضرائب لروبية كنموذج. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 24، العدد 2، 139. الجزائر: جامعة بومرداس.
- سعيدة سليمان، و ملاك قارة. (ديسمبر، 2023). مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والإمتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة - دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 16.
- سمية موري. (2022). متطلبات تفعيل الجباية الالكترونية لتعزيز رقمنة الاقتصاد الجزائري. مجلة الدفاتر الاقتصادية، 13 (1).
- علي ط.د. قنص، و يونس د. زين. (2021). التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية. مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، 5 (22).
- فضيلة خير. (2022). إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر. المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، 05 (02).
- يوسف بوعكاز، عبد الله مايو، و مسعود كسكس. (2024). الرقمنة الجبائية كتوجه للمساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر - بوابتي جبايتك ومساهمك كنموذج. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 11 (01).

المواقع الالكترونية :

- المديرية العامة للضرائب. (2026). قانون الاجراءات الجبائية: اجراءات التحصيل الضريبي. تم الاسترداد من وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : www.mfdgi.gov.dz
- المديرية العامة للضرائب. (2025). التزامات المكلفين بالضريبة. تم الاسترداد من وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: www.mfdgi.gov.dz
- المديرية العامة للضرائب. (2014). الهيكل التنظيمي ومصالح مركز الضرائب. تم الاسترداد من وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: <https://www.mfdgi.gov.dz>
- المرسوم التنفيذي وزارة المالية. تاريخ الاسترداد 04 15 2026، من: www.mfdgi.gov.dz

الملتقيات:

- سعيدة سليمان، و زهير بوشملة. (2022). أثر الرقمنة على تحصيل الايرادات الضريبية - دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية . ملتقى دولي حول واقع المحاسبة الجبائية ومراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية . جامعة قسنطينة 02.
- فضيل بن خالدي، ليلي دوش، و فاطيمة زهراء بوترفاس. (2024). رقمنة الإدارة الجبائية و أثرها على التحصيل الضريبي-دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان 2019-2023. دفاتر *MECAS*، 20، (2024/12/02).
- منصور أ.د بن عمارة، و علي د. جلابة. (2023). آليات الرقمنة المستحدثة بالإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر-دراسة حالة مركز الضرائب بولاية قالمة. الملتقى الوطني الحضوري حول:تحديث ورقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات . الجزائر - قالمة

الرسائل الجامعية:

- رميساء بنادي. (2020). مكافحة الفساد في مجال التحصيل الجبائي (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- سعيدة سليمان. (2024-2025). أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الجبائي-دراسة ميدانية لعينة من الإدارات الضريبية بالشرق الجزائري (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة -02- عبد الحميد مهري.

- فطيمة ثابتي، و مندود رحمة. (2023-2024). رقمنة الإدارة الجبائية و أثرها على التحصيل الضريبي - دراسة حالة بمركز الضرائب برج بوعريريج (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج: جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.
- محمد علال بن مبارك. (2024-2025). واقع التحصيل الضريبي في ظل رقمنة الإدارة الضريبية-دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط من 2011 إلى 2024 (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الأغواط: جامعة عمار ثليجي - الأغواط.

المراجع باللغة الاجنبية

- HairJR, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). *Multivariate Data Analysis* (7th ed.). New Jersey: Pearson Education.
- Hammouri, Q., & Abu Shanab, E. (2017). Exploring the factors influencing employees satisfaction toward e-tax systems. *Int. Journal Public Sector Performance Management*, 03 (02).
- OECD. (2024). *Tax Administration 2024: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies*. Paris: OECD Publishing.
- Slimani, S. (2025). Measuring the Impact of Digitalization on Modernization in Tax Administration: A Field Study of a Sample of Tax Administrations in the Wilaya of Constantine. *Journal of Economic Additions* , 09 (01), 657-676

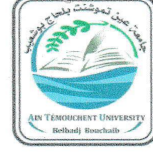


الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبيان



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

استبيان موجه لموظفي الإدارة الجبائية

- مركز الضرائب عين تموشنت -

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية، بجامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب، تم تصميم هذا الاستبيان بهدف جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز الدراسة الميدانية الموسومة بـ:

"رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي"

وعليه، نرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على عبارات هذا الاستبيان بكل موضوعية وشفافية،

قصد التعرف على آرائكم بصفقتكم مهنيين حول موضوع الدراسة

كما نؤكد لكم أن جميع إجاباتكم ستعامل بسرية تامة، ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وفي الختام، نتقدم إليكم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على تعاونكم ومساهمتمكم القيمة في إنجاز هذا العمل.

تحت إشراف الأستاذة: عبد الباقي حياة

من إعداد الطالبتين:

- بومدين بشرى أسماء
- عمامرة إيمان

السنة الجامعية: 2025-2026

البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

1. الجنس:

☐ ذكر
 ☐ أنثى

2. العمر:

☐ أقل من 30 سنة
 ☐ من 30 إلى أقل من 40 سنة
 ☐ من 40 إلى أقل من 50 سنة
 ☐ أكثر من 50 سنة

3. المؤهل العلمي:

☐ بكالوريا
 ☐ تقني سامي
 ☐ ليسانس
 ☐ ماجستير
 ☐ دكتوراه
 ☐ مؤهل آخر.....

4. الوظيفة (الرتبة):

☐ عون معاينة
 ☐ مراقب
 ☐ مفتش
 ☐ مفتش رئيسي
 ☐ مفتش مركزي
 ☐ مفتش قسم
 ☐ مفتش رئيس

5. الخبرة المهنية:

☐ أقل من 5 سنوات
 ☐ من 5 إلى 10 سنوات
 ☐ أكثر من 10 سنوات
 ☐ أكثر من 20 سنة

المحور الأول: تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية لمركز الضرائب لولاية عين تموشنت:

الرجاء وضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
01	المنصات الإلكترونية التابعة للمديرية العامة للضرائب (مثل جبايتك، مساهمتك، طابعكم) مصممة بطريقة تقنية فعالة وسهلة الاستخدام.			
02	تساهم الرقمنة في تسهيل عملية إحصاء وتحديد المكلفين بالضريبة بدقة أكبر.			
03	يحرص مركز الضرائب على تنظيم دورات تكوينية مستمرة للموظفين في مجال استخدام الأنظمة الرقمية.			
04	يعد نقص التكوين والتوعية الرقمية لدى الموظفين عائقاً أمام التطبيق الفعال للرقمنة.			
05	يشعر الموظفون بالرضا تجاه استخدام الأنظمة الإلكترونية في المعاملات الجبائية.			
06	تساهم الرقمنة في تحسين مهارات الموظفين ورفع كفاءتهم المهنية.			
07	ساهمت الرقمنة في تمكين الإدارة الجبائية من الحصول على معلومات دقيقة وشاملة حول المكلفين.			
08	تعزز الرقمنة مستوى الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية.			
09	تساهم الرقمنة في تعزيز شفافية المعلومات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.			
10	تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من الفساد المالي والإداري.			
11	يتجه الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية نحو التكيف مع متطلبات الرقمنة كاعتماد الأرشيف الإلكتروني.			
12	تساهم الرقمنة في تقليل الازدواجية والتكرار في العمل الإداري من خلال توحيد قواعد البيانات.			
13	تضمن المنصات الرقمية (مثل جبايتك) حماية وسرية بيانات المكلفين بالضريبة.			
14	يساهم استخدام الأنظمة الرقمية (جبايتك، مساهمتك، طابعكم) في تحسين التكامل بين مختلف هياكل الإدارة الجبائية.			
15	ساهمت الرقمنة في تقليل الوقت والجهد المبذول في معالجة الملفات الجبائية.			
16	سهلت الرقمنة تحميل وتقديم التصاريحات الجبائية والوثائق القانونية عن بعد.			

المحور الثاني: مستوى التحصيل الضريبي في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت :

الرجاء وضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
01	تساهم الحوافز المادية الممنوحة لأعوان الإدارة الجبائية في تحسين مستوى التحصيل الضريبي.			
02	يعد نظام تحميل التصريحات والوثائق الجبائية عن بعد أداة فعّالة في تعزيز عملية التحصيل الضريبي.			
03	توجد مؤشرات تدل على أن تطوير أنظمة إلكترونية متكاملة داخل الإدارة الجبائية سيساهم في تحسين التحصيل الضريبي.			
04	يساهم الاتصال الإلكتروني السريع والتنسيق الآلي مع المكلفين بالضريبة في توفير معلومات دقيقة تدعم زيادة الحصيلة الضريبية.			
05	تؤدي متابعة عمليات التحصيل باستخدام الأنظمة الرقمية الحديثة إلى تحسين فعالية التحصيل الضريبي.			
06	يساهم التحصيل الإلكتروني في تقليص آجال تسديد الضرائب والحد من الاكتظاظ داخل مركز الضرائب.			
07	تعتمد الإدارة الجبائية على قواعد البيانات الرقمية للمكلفين في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي.			
08	لا تزال إجراءات التحصيل الضريبي الإلكتروني تواجه بعض الصعوبات من حيث التعقيد، بسبب ضعف وعي المكلفين ونقص التأهيل الرقمي لبعض الموظفين.			
09	يعد ضعف تأطير الموارد البشرية داخل مركز الضرائب من العوامل التي تحد من فعالية التحصيل الضريبي.			
10	يساهم تحسين جودة الخدمات الجبائية في ظل الإصلاحات والرقمنة في رفع مستوى التحصيل الضريبي.			
11	يؤدي عدم التزام المكلفين بالضريبة بدفع مستحقاتهم في الآجال القانونية إلى انخفاض الحصيلة الضريبية.			
12	يؤثر ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين بأهمية الضريبة في تمويل نفقات الدولة على مستوى الامتثال الضريبي.			
13	يعد التهرب والغش الضريبي من أبرز العوامل التي تساهم في ضعف التحصيل الضريبي.			
14	يساهم الالتزام بالتصريح الجبائي في الوقت المحدد من طرف المكلفين في تحسين التحصيل الضريبي.			

نشكر تعاونكم ومساهمتم

الملحق رقم (02): مخرجات برنامج spss.27

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,840	16

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,682	14

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,868	30

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
المنصات الإلكترونية التابعة للمديرية العامة للضرائب (مثل جبايتك، مساهمتك، طابعك) مصممة بطريقة تقنية فعالة وسهلة الاستخدام.	50	1,00	3,00	2,5800	,64175
تساهم الرقمنة في تسهيل عملية إحصاء وتحديد المكلفين بالضريبة بدقة أكبر.	50	1,00	3,00	2,6600	,55733
يحرص مركز الضرائب على تنظيم دورات تكوينية مستمرة للموظفين في مجال استخدام الأنظمة الرقمية.	50	1,00	3,00	2,4600	,81341
بعد نقص التكوين والتوعية الرقمية لدى الموظفين عائقاً أمام التطبيق الفعّال للرقمنة.	50	1,00	3,00	2,5800	,75835
يشعر الموظفون بالرضا تجاه استخدام الأنظمة الإلكترونية في المعاملات الجبائية.	50	1,00	3,00	2,0600	,84298
تساهم الرقمنة في تحسين مهارات الموظفين ورفع كفاءتهم المهنية.	50	1,00	3,00	2,4000	,80812
ساهمت الرقمنة في تمكين الإدارة الجبائية من الحصول على معلومات دقيقة وشاملة حول المكلفين.	50	1,00	3,00	2,4200	,81039
تعزز الرقمنة مستوى الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية.	50	1,000	3,000	2,34000	,772222
تساهم الرقمنة في تعزيز شفافية المعلومات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.	50	1,00	3,00	2,5200	,67733
تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من الفساد المالي والإداري.	50	1,00	3,00	2,4600	,73429
تتجه الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية نحو التكيف مع متطلبات الرقمنة كاعتماد الأرشيف الإلكتروني.	50	1,00	3,00	2,6000	,60609
تساهم الرقمنة في تقليل الأزدواجية والتكرار في العمل الإداري من خلال توحيد قواعد البيانات.	50	1,00	3,00	2,6000	,67006
تضمن المنصات الرقمية (مثل جبايتك) حماية وسرية بيانات المكلفين بالضريبة.	50	1,00	3,00	2,5400	,70595
تساهم استخدام الأنظمة الرقمية (جبايتك، مساهمتك، طابعك) في تحسين التكامل بين مختلف هياكل الإدارة الجبائية.	50	1,00	3,00	2,6600	,51942
ساهمت الرقمنة في تقليل الوقت والجهد المبذول في معالجة الملفات الجبائية.	50	1,00	3,00	2,5800	,75835
سهلت الرقمنة تحميل وتقديم التصريحات الجبائية والوثائق القانونية عن بعد.	50	1,00	3,00	2,7600	,47638
محور 1	50	1,63	3,00	2,5138	,38243
N valide (liste)	50				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تساهم الحوافز المادية المفتوحة لأعوان الإدارة الجبائية في تحسين مستوى التحصيل الضريبي	50	1,00	3,00	1,8200	,91896
بعد نظام تحميل المصروفات والنفقات الجبائية عن بعد أداه قتاله في تعزيز عملية التحصيل الضريبي	50	1,00	3,00	2,1600	,81716
توجد مؤشرات تدل على أن تطوير أنظمة إلكترونية متكاملة داخل الإدارة الجبائية سيساهم في تحسين التحصيل الضريبي	50	1,00	3,00	2,5800	,67279
يساهم الاتصال الإلكتروني السريع والتسويق الآلي مع المكلفين بالضريبة في توفير معلومات دقيقة تدعم زيادة الحصيلة الضريبية.	50	1,00	3,00	2,4200	,67279
تؤدي متابعة عمليات التحصيل باستخدام الأنظمة الرقمية الحديثة إلى تحسين فعالية التحصيل الضريبي	50	1,00	3,00	2,5200	,76238
يساهم التحصيل الإلكتروني في تقليص آجال تسديد الضرائب والحد من الانكشاف داخل مركز الضرائب	50	1,00	3,00	2,6000	,69985
تعتمد الإدارة الجبائية على قوائم البيانات الرقمية للمكلفين في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي	50	1,00	3,00	2,5400	,73429
لا تزال إجراءات التحصيل الضريبي الإلكتروني تواجه بعض الصعوبات من حيث التعقيد بسبب ضعف وعي المكلفين ونقص التأهيل الرقمي لبعض الموظفين	50	1,00	3,00	2,6600	,62629
يُعد ضعف تأطير الموارد البشرية داخل مركز الضرائب من العوامل التي تحدّ من فعالية التحصيل الضريبي	50	2,00	3,00	2,7600	,43142
يساهم تحسين جودة الخدمات الجبائية في ظل الإصلاحات والرقمنة في رفع مستوى التحصيل الضريبي	50	1,00	3,00	2,7600	,55549
يؤدي عدم التزام المكلفين بالضريبة بدفع مستحققاتهم في الأجل القانونية إلى انخفاض الحصيلة الضريبية	50	2,00	3,00	2,8800	,32826
يؤثر ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين بأهمية الضريبة في تمويل نفقات الدولة على مستوى الامتثال الضريبي	50	1,00	3,00	2,8400	,46773
بعد الفهرس والغش الضريبي من أبرز العوامل التي تساهم في ضعف التحصيل الضريبي	50	2,00	3,00	2,9600	,19795
يساهم الالتزام بالصرح الجبائي في الوفاء السديد من طرف المكلفين في تحسين التحصيل الضريبي	50	2,00	3,00	2,9800	,14142
محور 2	50	2,00	3,00	2,4000	,46291
N valide (liste)	50				

الملاحق

[illegible]

** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

* La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

[illegible]

** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

* La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Statistiques descriptives

	N	Skewness		Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Erreur std.
محور 1	50	-,362	,337	-,871	,662
محور 2	50	,418	,337	-1,738	,662
N valide (liste)	50				

Corrélations

		محور 1	محور 2
محور 1	Corrélation de Pearson	1	,592 ^{**}
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	50	50
محور 2	Corrélation de Pearson	,592 ^{**}	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	50	50

^{**}. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,592 ^a	,350	,336	,37710

a. Prédicteurs : (Constante), 1 محور

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,674	1	3,674	25,836	,000 ^b
	Résidu	6,826	48	,142		
	Total	10,500	49			

a. Variable dépendante : 2 محور

b. Prédicteurs : (Constante), 1 محور

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,600	,358		1,676	,100
	محور 1	,716	,141	,592	5,083	,000

a. Variable dépendante : 2 محور



الفهرس

الفهرس

.....	البسملة
II.....	شكر وتقدير
III.....	إهداء
VI.....	الملخص
VIII.....	قائمة المحتويات
XI.....	قائمة الجداول
XIII.....	قائمة الأشكال
ب-ج.....	المقدمة
25-2.....	الفصل الأول: المفاهيم النظرية لرقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي
2.....	تمهيد:
3.....	المبحث الأول: الإطار النظري لرقمنة الإدارة الجبائية
3.....	المطلب الأول: ماهية رقمنة الإدارة الجبائية
3.....	تعريف رقمنة الإدارة الجبائية
4.....	أهداف رقمنة الإدارة الجبائية
5.....	أهمية رقمنة الإدارة الجبائية
6.....	المطلب الثاني: دوافع وتحديات رقمنة الإدارة الجبائية
6.....	دوافع رقمنة الإدارة الجبائية
7.....	تحديات تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية
8.....	المطلب الثالث: أثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية
9.....	المبحث الثاني: التحصيل الضريبي وعلاقته برقمنة الإدارة الجبائية

المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي	9
تعريف التحصيل الضريبي.....	9
أهداف التحصيل الضريبي	10
أهمية التحصيل الضريبي.....	11
المطلب الثاني: ضمانات وإجراءات التحصيل الضريبي	11
ضمانات التحصيل الضريبي.....	11
إجراءات التحصيل الضريبي.....	12
المطلب الثالث: رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي	14
أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي.....	14
العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي.....	15
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة.....	17
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....	17
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....	20
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	22
خلاصة الفصل الأول:.....	25
الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مركز الضرائب عين تموشنت	27-65
تمهيد:.....	27
المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب عين تموشنت.....	28
المطلب الأول: ماهية مركز الضرائب عين تموشنت	28
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب عين تموشنت	31
المطلب الثالث: المهام المخولة لمركز الضرائب عين تموشنت	36
المبحث الثاني: تحليل البيانات الإحصائية للاستبيان.....	37

37	المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
37	منهج الدراسة
37	متغيرات الدراسة
38	المطلب الثاني: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبائية
38	مرحلة الإعداد
39	تحكيم أسئلة الاستبيان
39	قياس الاتجاهات والمستويات
42	المطلب الثالث: أداة الدراسة
42	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة و مفاهيمها
44	مجتمع وعينة الدراسة
44	صدق وثبات أداة الدراسة
46	المبحث الثالث: دراسة أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي
46	المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية الخاصة بالمستجوبين
46	توصيف عينة الدراسة وفقا للجنس
47	توصيف عينة الدراسة وفقا لفئات العمر
48	توصيف عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي
50	توصيف عينة الدراسة وفق الخبرة المهنية
51	توصيف عينة الدراسة وفق الرتبة
52	المطلب الثاني: تشخيص واقع متغيرات الدراسة
53	تحليل وتفسير أبعاد المتغير المستقل
54	تحليل وتفسير أبعاد المتغير التابع
56	المطلب الثالث: مناقشة النتائج واختبار فرضيات للدراسة
57	أسس اختبار فرضيات الدراسة

58.....	نتائج اختبار فرضيات الدراسة.....
62.....	خلاصة الفصل الثاني:
64.....	الخاتمة.....
67.....	قائمة المراجع.....
71.....	الملاحق.....
82.....	الفهرس.....